

صفحات منسية من تراث العربية

الإمام المغيلي في كتابيه :

- أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي

- مصباح الأرواح في أصول الفلاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خير الأنام، سيد ولد آدم، ولا فخر، وعلى آله
والصحب الكرام، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

فقد وقع في يدي مخطوط: (نجم^(١)) الإخوان يستعينون به في أمور
الزمان) للشيخ عثمان بن فودي (ت ١٨١٧م) وعندها لاحظت للوهلة الأولى
تأثر الشيخ بالعلامة المغيلي (ت ٩٠٩هـ) وهذا واضح جدا في الفصل السابع من
الكتاب المذكور. ولكن ترى من هذا المغيلي الذي تأثر به الشيخ تأثرا عظيما؟
لقد عرفت فيما بعد مايلي:

١- خصصت جامعة باييرو بنيجريا رسالة دكتوراه عن الرجل قدمها الى
قسم اللغة العربية هناك الدكتور حسين غوارزو قاضي قضاة شمال
نيجيريا.

٢- عقد في الجزائر مهرجان ضخم حول الراحل العظيم سنة ١٩٨٦م.

٣- في برنامج ثمرات المطاييع الذي أذيع بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٧م من القسم
العربي بهيئة الإذاعة البريطانية كان الحديث حول كتاب أسئلة الأسقيا
تحقيق وترجمة جون هنويك من جامعة أكسفورد ومراجعة الدكتور
أمين الطيبي.

٤- وفي الخمسينات من هذا القرن قدمت باحثة يهودية رسالة دكتوراه
باللغة الفرنسية إلى جامعة الجزائر حول موقف المغيلي من اليهود.

(١) قدمت هذا المخطوط وعلقت عليه ضمن نشاك مركز أبحاث الوثائق والمخطوطات
وتحقيق التراث بكلية التربية بدمياط (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) وإن كنت أعطيت الكتاب
عنوانا آخر هو: (الوصية الرضية من الراعي إلى الرعية) حيث هذا العنوان أقرب
إلى موضوع الكتاب، وأبعد عن اللبس من عنوان المؤلف: (نجم الإخوان يستعينون
به في أمور الزمان).

٥- يحاول أحفاده الآن البحث عن مؤلفات جدهم، وقد بذلوا كثيرا من الجهد والمال، فسافروا إلى كثير من البلدان الإفريقية التى زارها جدهم، أو أقام بها، مثل نيجيريا ومالى، ولكنهم لم يحققوا شيئا، كما حاول الاتصال بهم باحثون من هاتيك البلدان لنفس الغرض وبقيت الآمال دون تحقيق.

٦- لقد تأكد لى أن العلامة المغيلى لم يؤثر فقط فى فكر الشيخ عثمان بن فودى وحركته فقط، بل كان له القدح المعلى فى حركة نشر الثقافة الإسلامية والعربية فى غرب القارة الإفريقية.

ومع كل هذا، وبرغم هذا فإنك ربما تجد الكثيرين من أبناء العالم العربى لايعرف اسم المغيلى فضلا عن أعماله وأفضاله، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

ولكن لماذا هذا التعتيم؟ هل المسألة تدور مع الغفلة والإهمال ونسيان ذوى الفضل منا، أم أن فى الأمر قصدا وسوء نية ومكرا وتدبيراً؟ أم ترى علاقة الرجل باليهود هى السبب؟ إن هذا ليحتاج إلى إمعان الفكر والنظر حتى نصل إلى كنوز دفينه من كنوز لغتنا العربية التى نحن بأمس الحاجة إليها لأن ما نعرفه من تراث هذه اللغة الشريفة العظيمة هو قُل من كُثُر ونزر من بحر، وعيفى من فيض وكلما نقبنا وفتشنا وغصنا، خرجنا بالصدفات واللآلئ والمرجان، من كل غال وحر كريم.

فمن المغيلي؟ إنه العلامة الفقيه محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني، ينسب إلى قبيلة مغيلة التي كانت تقطن تلمسان، ولد رضى الله عنه - فى سنة ١٤٢٥م تقريبا، وهو ما يوافق - فيما يبدو - سنة ٨٢٧هـ.

وكان عصر الرجل فى مغرب العرب عصر نشاط وازدهار علمى وثقافى رائع، وكذا كان الشأن فى القرنين السابع والثامن قبل قرن المؤلف، وقد نبع فى ذلك العصر عدد لا يحصى من الفقهاء والمحدثين والمفسرين والكتاب والشعراء وغير هؤلاء من العلماء الأفاضل.

وقد كان للدراسات الفقهية والكلامية النصيب الأوفر من الرعاية والاهتمام وكان لنشاط الصوفية^(١) الأثر الحاسم فى السمة العامة لروح العصر.

وفى هذى البيئة العلمية والثقافية نشأ المغيلي، ومن مناهلها الثرة العذبة الصافية استقى العلم والمعرفة والحسبة فى الدين، فلا شك أن تأثيرها تيك البيئة فيه كان عظيما وكبيراً، واضحا شديد الوضوح.

ولذا كان علامة فى الفقه والتفسير والحديث والمنطق وغيرها من العلوم، قال عنه الزركلى: (المغيلي مفسر فقيه، من أهل تلمسان، اشتهر بمنافاته اليهود وهدمه كنائسهم.....).

كان شديد الشكيمة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، متمكن المحبة فى السنة، شديد البغض لأعداء الدين.

(١) يجب أن ينظر إلى الصوفية بما لها وما عليها، دون أن نركز على المعاييب والمثالب، أو على بلد دون غيره.

وكان (مُؤَنِّمًا) من العلماء الربانيين، المجاهدين بقول الحق ومقارعة الباطل، ومجاهدة أصحابه، والضرب على أيديهم، ولذا فإن مواقفه الشجاعة قد خلدت وأبقت ذكره في الخالفين، ليس في المغرب العربي فقط بل في غرب القارة الإفريقية، وربما في غيره.

فقد كان من القلائل الذين شهرُوا صراحةً بانحراف المسؤولين في المغرب وتوانيتهم عن القيام بواجباتهم، فنبه إلى الأخطار المحدقة ببلدان المغرب إذا استمرت الأوضاع المزرية على ما هي عليه، وفعلاً لم تكتف القوات الصليبية التي تمكنت من طرد المسلمين من الأندلس، لتسقط غرناطة سنة ٨٩٢هـ، لم تكتف بما نالته من المسلمين بل طاردتهم إلى الشواطئ المغربية التي هاجمتها بعد ذلك بقليل.

ومن المرجح أن حملته على اليهود ورسائله العديدة في موضوعهم تحمل على الظن بأنه ضاق بسيطرة اليهود في أهم المدن على مصادر التجارة والمال بل إنهم توغلوا في شراء ذمم بعض المسؤولين فأصبحوا صنائع لهم.

ولكنه حين انتقل إلى الجنوب كان كالمستجير بعمرو، إذ وجد اليهود يشاركون بنشاط واسع في حركة القوافل التجارية في غرب القارة، ويتصرفون بشكل أكثر حرية مما في الشمال، فدعا لمحاربتهم، واجتمع حوله الأنصار، فطاردوا اليهود، وهدموا عدداً من بيعهم بتوات ونواحيها.

وقد ذكر لى أحد أحفاد الإمام المغيلى : (وشاء الله أن زرت منطقة توات مع بعض أفراد العائلة المغيلية سنة ١٩٦٨م، حيث جددنا الصلة بأبناء العمومة هناك، وكان فى زمن الاستعمار الفرنسى للجزائر منوعا منعاً باتاً الاتصال بهم فى الجنوب، أو الاتصال بنا فى الشمال، وبعد زيارة قبر الإمام المغيلى - رحمه الله - تجولنا فى المنطقه وزرنا بعض القصور اليهودية المبنية بالحجر الصلد، والتى حطمها الشيخ وأتباعه فى القرن العاشر الهجرى حينما كان النفوذ اليهودى مسيطرا على الطريق الذى يربط بين شمال قارتنا الإفريقية وبين غرب القارة وجنوب الصحراء، وفى رحلتنا ههذ تعلمنا وشاهدنا الشىء الكثير، مما لايتسع المقام لذكره).

ولكن المقام لم يستقر به - رحمه الله - فى توات، بل تركها إلى السودان الغربى - غرب إفريقية - فزار كثيرا من البلدان والممالك، وفى كل هاتيك الزيارات لم ينس واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والحسبة لله وفى الله، والتتديد بأعدائه وملاحقتهم فى كل مكان يذهب إليه، مؤتمرا بقوله تعالى: (واقتلوهم حيث تقفتموهم، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم، والفتنة أشد من القتل) ١٩١ البقرة.

ولكن ترى ماهى البلدان السودانية التى زارها، إنها:

١- تنبكتو: وتقع الآن فى جمهورية مالى، فى غرب القارة الإفريقية، وكانت هذى المدينة أحد المراكز العلمية والاقتصادية فى القارة الحبيبة.

ويبدو أن الإسلام قد انتشر فى تنبكتو قبل وصول الإمام المغيلى، ولكن زيارة الإمام - فى أواخر القرن التاسع الهجرى - كان لها دور كبير فى سرعة انتشار الإسلام، وتثبيت أركانه فى هاتيك الأرجاء.

فقد أسلم على يد الإمام سلطان تنبكتو وكثير من رجاله، وحسن إسلامهم ولذا كانوا على الغاية من تعظيم العلم والعلماء، وإجلال اهل البيت - رضى الله عنهم - وإكرام الفقهاء، وكراهية اليهود، بحيث منعوهم من دخول بلادهم، وكذا سائر بلاد الصحراء، وحينما كان يظهر اليهودى يقتل ويستباح ماله وكل من يحمل مال اليهود للتجارة يهدر دمه، ويستباح ماله، بناء على مذهب الشيخ ووصيته.

٢- صنغاي: إحدى الممالك الإفريقية العظيمة، وكانت حاضرتها: (جآو) التى تقع الآن فى جمهورية مالى، إلى الشرق من مدينة (تنبكتو) التى سلف الحديث عنها.

وفى سنة ١٤٦٤م تولى الحكم سنى على، وذلك بعد وفاة أبيه، وكان ظالما مستبدا، ولما أنكر عليه العلماء، وشقوا عليه عصا الطاعة، أعلن الحرب عليهم، واستمرت تلك الحرب خمسة عشر عاما، قتل العلماء، ونهب الأموال وباع الأبناء الأحرار فى أسواق الرق والنخاسة، فى حين أقام علاقات قوية مع البرتغاليين، حتى جاء عدد كبير منهم إلى صنغاي، وأسسوا بها بعض المصانع. وكان لسنى على وزير مؤمن تقى، هو محمد بن أبى بكر الطورى، الذى صبر عليه وعلى أوزاره وظلمه أكثر من ثلاثين سنة، حاول

خلالها الإصلاح ما استطاع وفى النهاية لم يكن مما لابد منه بد، أو مفر، فقتل الملك الظالم سنى على وتولى الحكم وزيره الذى تقلب بأمر المؤمنين، وذلك سنة ١٤٩٤م.

ونزل الإمام المغيلى - بعد تلك الأحداث - وبالتحديد سنة ١٥٠٢م نزل ضيفا عزيزا كريما على أبى بكر الطورى فاستفتاه فى بعض المسائل، أهمها ما كان من شأن سنى على وأعوانه، وحكم قتلة وأخذ السطنة إلخ.

وقد رد الإمام المغيلى على كل تساؤلات أبى بكر الطورى فى هذا الكتاب الذى سمي: (أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلى) وسوف نفصل الحديث عنه فى موضعه.

٣- كشنة وكنو: وكانتا من ممالك الهوسا السبع، وتقعان الآن شمال نيجيريا وقد بدأ^(١) بمملكة كشنة فاجتمع بأمرها وأفاد أهلها من علمه وفكره، ثم ثنى بمدينة كنو، حيث تولى القضاء والإفتاء.

وقد اتصل الإمام بصاحب كنو، محمد رمفا (١٤٦٣-١٤٩٩م) فكتب له وصيتين:

فى الأولى: أكد على وجوب درء المفسد بالحزم والحسم: (لا بد من درء المفسد الدينية والدنيوية بالمقامع الشرعية، حسب الطاقة البشرية، ولا يجوز أن يترك مفسد على فساد، مع الإمكان أن

(١) يبدو أن ذلك كان سنة ١٤٦٣م.

يرد عنه بسبب أو لعن أو حبس أو ضرب أو صلب أو قتل أو نفي أو نهب ماله، أو حرق بيته، أو غير ذلك من العقوبات الشرعية لكل داء دواء، ولكل مقام مقال).

وذكر أيضا أن الملك لابد أن يكون على حذر من رجوع الناس إلى كفرهم وأن يمنع كل أنواع الشرك، وجميع المحرمات، وعلى الملك الاهتمام بكل ما في مملكته، وبمصالح رعيته، فلا يترك - مثلا - الغشاشين في الأسواق وفي آخر الوصية نيه إلى ضرورة العدل في سياسته، فلا يفرق بين رعيته في إقامة الحدود الشرعية: (اعلم أن الناس في حكم الله ورسوله سواء، فلا تخرج من ذلك عالما ولا عبدا، ولا شريفا، ولا أميرا، وأقسم حق الله على جميع عباد الله بالتقوى، لا بالهوى).

وفي الثانية : قال له: (أما بعد ... فإن الإمارة خلافة من الله، ونيابة عن رسول الله ﷺ) فما أعظم فضلها، وما أثقل حملها.. فعليك بتقوى الله (كل نفس ذائقة الموت، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزج عن النار، وأدخل الجنة فقد فاز، وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور) ١٨٥/آل عمران.

وقد قسم هذه الوصية إلى ثمانية أبواب:

- الأول : حسن النية في الإمارة وعدم طلبها.
- الثاني : هيئة الأمير في مجلسه.
- الثالث : ترتيب المملكة على ما يمكن من إصلاحها.

- الرابع : التزام الخذر في الحضر والسفر.
الخامس : كشف مايجب كشفة من أمور الرعية.
السادس : العدل بين الرعية والإحسان إليها.
السابع : جبي الأموال من وجوه الحلال.
الثامن : مصارف أموال الله.

وسوف نثبت نص الوصيتين في الملاحق لما لقراءتهما من الفوائد،
حيث تعبران عن فكر الإمام المغيلي وآرائه^(١).

وقبل أن نترك رحلات الإمام تجب الإشارة إلى مايلي:

١- لقد زار الإمام بلاد أخرى غير ماذكرنا، منها تكدة حيث أخذ عن
علمائها - وهذه المدينة تقع إلى الشرق من مدينة جآو عاصمة صنغاي.

كما زار مدينة فاس، ذلك أنه لما اشتد الخلاف بين الإمام وبين من خالفه
من الفقهاء قدم هذى المدينة بعد سنة ٨٩١هـ لمناظرة مخالفيه، فسار ومعه
طائفة من مماليكه الفقهاء، وعندما نزل بظاهر فاس خرج الفقهاء إلى لقائه
والسلام عليه، فلما استقر المجلس بفقهاء فاس عنده قال لأحد مماليكه:

(١) ويذكر أن الإمام ساعد أمير كنو محمد ومفا في تأسيس دولة إسلامية، فنصحه
بتكوين مجلس استشارى يضم الوزير والقاضى والإمام وبعض رجال الدولة، وكان
-رحمه الله- يشارك في أعمال هذا المجلس، وخلفه ابنه بعد مغادرته كنو، إذ ترك
ثلاثة أبناء في كنو، ولازال أحفاده يجلسون في مجلس أمير كنو إلى يومنا هذا.

(ياميمون تكلم مع هؤلاء الفقهاء فى نازلة اليهود) فأنف الفقهاء الكلام مع المملوك، ورجعوا إلى ديارهم.

فلما كان الغد ركبوا إلى السلطان فقالوا: (إن هذا الرجل مراده الظهور والملك، وليس مراده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ودخل الإمام على السلطان، وتكلم معه فى نصرة الدين ومسألة اليهود وغيرها، ولكن هيهات ! لقد ضلله فقهاؤه، ولذا كان قوله للإمام: (إنما تحاول على هذه الدار - يعنى الملك - وليس لك قصد غيرها) وهنا غضب الإمام، وقال: (والله، إن هذا الملك عندى والكنيف سواء) ثم هاجر إلى الصحراء، وعاهد الله أن لا يلقى سلطانا أبدا - ممن يخالفه - واستقر بتوات، وهى مدينة صحراوية كانت مجمع القوافل الآتية من تنبكتو وغيرها من البلدان الإفريقية.

٢- إن المراجع المتوافرة لدينا الآن تشير إلى أن الإمام بدأ رحلاته إلى جنوب الصحراء - غرب القارة - بدءا من توات جنوب الجزائر، متجها إلى تنبكتو جنوبا، ثم شرقا إلى تكدة، فجنوبا إلى كشنة ثم كنو، وفى رحلة العودة دخل جآو، عاصمة صنغاي ليلتقى بالأسقيا، محمد بن أبى بكر الطورى.

وعندما كان فى حاضرة صنغاي اغتال اليهود ولده عبد الجبار، قال رب - العزة: (إن الذين يكفرون بآيات الله، ويقتلون النبيين بغير حق، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم، أولئك الذين حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة، ومالهم من ناصرين) ٢١، ٢٢/آل عمران.

وقد بلغ الإمام نبا اغتيال اليهود لابنه وهو فى جآو - ولم يمكث أكثر من عام - فغضب غضبا شديدا، وطلب من السلطان القبض على التواتيين الذين كانوا فى حاضرة صنغاي، ولكن أحد الفقهاء أنكر عليه إساءته إلى الأبرياء، وهنا سكت الغضب عن الإمام فطلب من السلطان إطلاق سراح القوانين، واحتسب أجره فى ولده عند الله، ثم عاد إلى توات إلى أن مات، ويقال إن بعض اليهود الموتورين بال على قبره فانتقم الله منه بالعمى.

٣- فى إحدى رحلات الإمام إلى غرب القارة - فى كشنة على الأرجح - التقى الإمام بالعالم الجليل، عبد الرحمن السيوطى^(١)، وجرى بين الرجلين مناظرة فى تحريم المنطق، وهو رأى السيوطى، فى حين أباحه الإمام المغيلى، حيث يقول:

سمعت بأمر ما سمعت بمثله	وكل حديث حكمه حكم أصله
أمكن أن المرء فى العلم حجة	وينهى عن الفرقان فى بعض قوله
هل المنطق المعنى إلا عبارة	عن الحق أوحقيقة حين جهله
معانيه فى كل الكلام فهى ترى	دليلا صريحا لا يرد لشكله
أرىنى-هداك الله-منه قضية	على غير هذا تنفها عن محله
ودع عنك ما أبدى كفور وذمه	رجال، وإن أثبت صحة نقله
خذ الحق حتى من كفور، ولا تقم	دليلا على شخص بمذهب مثله
عرفناهم بالحق، لا العكس، فاستبن	له لابههم، إذ هم هداة لأجله
لئن صح عنهم ما ذكرت، فكم هم	وكم عالم بالشرع باح بفضله

(١) رحل العلامة السيوطى إلى الهند والمغرب العربى وغرب القارة، فزار كشنة وأقدس وكنو قبل أن يرجع إلى مصر، ليتصدر للتدريس بها من سنة ٨٧٦هـ وحتى وفاته سنة ٩١١هـ، وقد ترك - رحمه الله - مئات الكتب والمؤلفات ومع هذا ينعتة بعض بنى الأزهر بأنه حاطب ليل، ويقول عنه آخر: (لو كان السيوطى حيا لأخرجته من زمرة العلماء) فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

وأجاب الإمام السيوطي :

حمدت إله العرش شكرا لفضله
عجبت لنظم ما سمعت بمثله
تعجب منى حين ألفت مبدعاً
أقرر فيه النهى عن علم منطق
وسماه بالفرقان ياليت لم يقل
وقد قال محتجا بغير رواية
ودع عنك ما أبدى كفور، وبعد ذا
وقد جاءت الآثار فى ذم من حوى
يحوز علما لديه وإنه
وقد منع المختار فاروق صحبه
وكم جاء من نهى اتباع لكافر
أقمت دليلا بالحديث، ولم أقم
سلام على هذا الإمام، فكم له
وأهدى صلاة للبنى وأهله
أتانى عن حبر أقر بفضله
جموعا فيه جم بنقله
وما قال من قال من ذم شكله
فذا وصف قرآن كريم لفضله
مقالا عجيبا نائيا عن محله
خذ الحق حتى من كفور بختله
علم يهود أونصارى لأجله
يعذب تعذيبا يليق بفعله
وقد خط لوحا بعد تواراة أهله
وإن كان ذاك الأمر حقا بأصله
دليلا على شخص بذهب مثله
لدى ثناء واعتراف بفضله

ونلاحظ هنا أنه برغم اختلاف الرجلين فى رأى فإن الاحترام والتقدير
والاعتراف بالفضل بينهما لم يتأثر، ولم يتغير.

ولكن الإمام المغيلى لم يترك تراثا جهاديا فقط، بل خلف كثيرا من
المؤلفات المختلفة فى شتى العلوم والفنون، وإن كان أغلبها أو معظمها لا يزال
مفقودا، لكن الأمل يحدونا فى العثور على كل ما كتب الإمام.

فأما المنشور من كتبه - إلى الآن - فهما:

١- مصباح الأرواح فى أصول الفلاح، تقديم وتحقيق الأستاذ رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر، أكتوبر، ١٩٦٨.

٢- أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلى، تقديم وتعليق الأستاذ عبد القادر زبابدية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجوائر، ١٩٧٤.

وقد اهتم بهذا الكتاب الأستاذ رابح محقق الكتاب الأول، ولكنه لى نداء ربه، حتى قبض الله لأسئلة الأسقيا الأستاذ زبابدية، فقدمه لقراء العربية الذين عرفوا الإمام بعد خروج هذين الكتابين ونشرهما.

وسوف نخص الكتابين باستعراض مفصل، لأنهما نشرا منذ مدة طويلة ونفدت - بالدال - نسخهما، ولا أظن أن من الممكن إعادة طباعتهما ونشرهما وقد حاولت الحصول على نسخ للكتب الأخرى المخطوطة حتى نستعرضهما هنا، لكننا لما نوفق، ولنا أمل كبير فى الحصول على نسخ لجميع كتبه لمحاولة طباعتها ونشرها على قراء العربية.

أما مؤلفاته الأخرى المنسوبة إليه فهى:

- ١- البدر المنير فى علم التفسير.
- ٢- تأليف فى المنهيات، وموضوعه وظيفة الحسبة، كما يدل عنوانه.
- ٣- تنبيه الغافلين عن مكر الملبسين بدعوى مقامات العارفين، وهو نقد لأدعياء التصوف فيما يبدو.
- ٤- الرد على المعتزلة فى اعتقاداتهم الفاسدة، وقد عثر عليه مؤخرا.

- ٥- رسالة فيما يجب على الأمير من حسن النية للإمارة، ويبدو أن هذه الرسالة هي: (تاج الدين فيما يجب على الملوك).
- ٦- شرح بيوع الآجال من كتاب ابن الحاجب، في الفقه.
- ٧- شرح الجمل للخونجي، في المنطق.
- ٨- شرح خطبة المختصر.
- ٩- شرح مختصر خليل - في فقه المالكية - بإيجاز، وهو غير تام، وعليه حاشية سماها إكليل المغنى.
- ١٠- ضياء السلطان وغيره من الإخوان في أهم ما يطلبه عمله في أمور الزمان.
- ١١- عدد من الفصائد في مدح الرسول، (ﷺ).
- ١٢- فصل في الميراث.
- ١٣- فهرست مروياته، أى المغيلى.
- ١٤- كتاب الفتح المبين، بعض النسخ موجود.
- ١٥- كتاب المفروض من علم الفروض.
- ١٦- مختصر تلخيص المفتاح وشرحه في البلاغة.
- ١٧- مختصر في علم الفرائض.
- ١٨- مقدمة في العربية.

- ١٩- مقدمة فى المنطق، ومنظومه سماها منح الوهاب فى رد الفكر للصواب وله عليها ثلاثة شروح، بعض النسخ موجودة.
- ٢٠- هداية الأسرار بلسان الأنوار.

وبعد هذه الحياه الحافلة المباركة لى الإمام نداء ربه الكريم بمدينة توات، سنة ٩٠٩هـ^(١)، ومازال عقبه إلى الآن بهذى المدينة - كما أشرنا - يحظون باحترام الناس وتقديرهم.

وبعد وفاة الإمام بقليل تمكن الأسباب الذين كانوا يجدون فى تعقب المسلمين ومطاردتهم بعد سقوط غرناطة سنة ٨٩٧هـ - ١٤٩٢م تمكن هؤلاء من احتلال المرسى الكبير سنة ٩١٤، أى بعد وفاة الإمام - رحمه الله - بخمس سنوات تقريبا، وتبع ذلك سلسلة من الحملات الاستعمارية المسعورة من قبل الأسباب والبرتغاليين.

وبعد هذه المقدمة عن الإمام المغيلى - رحمه الله - نستعرض الكتابين الوحيديين المطبوعين، وهما أسئلة الأسقيا، ومصباح الأرواح، نبدأ بالأول، وننتى بالآخر، كمايلى:

(١) وهو مايوافق تقريبا ١٥٠٤م، لقد مكث فى جآو قريبا من عامى ١٥٠٢ - ١٥٠٣، ثم أسرع بالعودة إلى توات بعد اغتيال ابنه، وفى توات لم يكمل العام حتى توفى فى السنة التالية، أى ١٥٠٤ كما ذكرنا، عن عمر يناهز الثمانين.

أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي

ويقع في سبعين صفحة من القطع المتوسط، منها عشرون صفحة خصصها المحقق الأستاذ عبد القادر زبابدية للحديث عما رآه ضروريا لفهم الكتاب ولذا فقد تناول:

١- مخطوطات الكتاب: وكيف عثر على النسخ النى اعتمد عليها في التحقيق.

٢- تاريخ تأليف الكتاب: وقد رأى أنه كتب سنة ١٥٠٢-١٥٠٣م.

٣- الإمام المغيلي: فأشار إلى حياته ورحلاته وعلاقته باليهود، كما اشاد بجرأته في الحق وتشهيره صراحة بانحراف المسئولين في المغرب وتوانيتهم عن القيام بواجباتهم، وتحذيره من الخطر الإسباني والبرتغالي الذي سرعان ماهاجم الثغور المغربية بعد وفاة الإمام بقليل، كما أشرنا.

٤- الأسقيا محمد الطوري ومملكة صنغاي: تحدث عن ثورة الأسقيا ضد سني على، ثم أعمال الأول في توطيد أركان حكمه، وتثبيت دعائم مملكة صنغاي.

ثم أشار إلى استيلاء المغاربة على مملكة صنهاى سنة ١٥٩١م، وقد بقيت المملكة تحت الحكم المغربى إلى سنة ١٧٨٠م، حيث أصبحت تتبكتو هى العاصمة بدلا من جآو.

وللأستاذ المحقق كتاب: (مملكة صنهاى فى عهد الأسقيين) نشرته الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ١٩٧١م، ولذا فقد أسهب حول هذه الفترة فى مقدمة أسئلة الأسقيا.

وقد حاول المغاربة فى عهد الأسرة الفيلالية (العلوية) إعادة بسط النفوذ المغربى على صنهاى وغيرها من بلاد السودان الغربى، إلا^(١) أنها لم تستطع.

٥- الأهمية التاريخية للكتاب: فذكر أن هذه الأهمية تكمن فيمايلى:

أ- إن أسئلة الأسقيا التى وجهها إلى الإمام المغيلى هى الوثيقة المباشرة الوحيدة التى وصلتنا عن سلاطين صنهاى حتى الآن.

ب- إلقاء الضوء على الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى صنهاى على عهد الأسقيين، وبخاصة أن الأسقيا الكبير، محمد بن أبى بكر الطورى مؤسس دولة الأسقيين كان على جانب كبير من الصراحة فى بسط أسئلته حول الأمور الاجتماعية والسياسية التى كانت تشغل باله.

(١) وفى سنة ١٨٩٣م أحاط الفرنسيون بتبكتو فاستنجد أهلها بسلطان المغرب الذى لم يتمكن من عمل أى شىء، انظر أسئلة الأسقيا، ص ١٧.

ج- إن الأسئلة لاتتعلق بالشأن الداخلى فقط، بل يتعداه إلى الشئون الخارجية لدولة صنغاي، حيث الحديث حول علاقة هذه المملكة بالإمارات والقبائل المجاورة، ونظرة هاتيك الإمارات والقبائل لصنغاي.

د- إن الأسئلة تصور شخصية محمد بن أبى بكر الطورى، نظرته إلى العلماء، ومنحاه السياسى، ورغبته فى عدم تجاوز حدود الشريعة وترسم خطاها المباركة.

ه- إن الكتاب يشير إلى امرين مهمين، بل على جانب كبير من الأهمية كما نرى:

الأول : صورة مشرقة للعلاقة الطيبة التى يجب أن تكون بين علماء الأمة الربانيين وبين الأمراء والسلاطين، علاقة بين مستتصح مخلص وبين ناصح أمين، مادام الكل يبغي صالح الأمة ونفعها.

الثانى : صورة أخرى للأخوة الاسلامية التى تجمع رجلا من تلك البلاد التى عرفت فيما بعد بالجزائر من قبيلة مغيلة برجل آخر مختلف عنه فى الوطن والقبيلة، ولكن هذا الدين جمعهما على صعيد واحد، وصهرهما فى بوتقة واحدة.

انظر إلى هذا الرجل الذى يترك تلمسان - وطنه - إلى توات، ثم تتبكتو، كشنة، كنو، جآو، يتحرك بحرية بين هذى الممالك، يحاول رفع راية الإسلام، دون أن يتهم بالتدخل فى الشئون الداخلية لهاتيك الأقطار.

وكان بوسعه ان يقبع فى وطنه تلمسان لا يغادره إلى مكان آخر حتى يأتى قضاء الله، ولكنه كان ينظر إلى أمته بوصفها كيانا واحدا، أو كما عبر سيد الخلق جسد واحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

لقد كان من السهل على الإمام أن يغدر ويروح يتقياً ظلال الأمة، كما حدث للإمام السيوطى الذى سافر من القاهرة إلى الهند، ثم غرب القارة لأن هذه البلاد كلها - وإن كانت الدول مختلفة إلا انها جميعا كانت تمثل كيانا واحدا، ليس فى القارة الحبيبة وحدها، ولكن فى كل القارات والأرجاء والأنحاء.

على أية حال فإن إجابات المغيلى تقع فى خمسين صفحة، وهى عن سبع مسائل، كمايلى:

المسألة الأولى^(١): يذكر الأسقيا أن أهم مشكلة تقابلهم فى هذه البلاد بعد إسلامهم هو عدم الأمانة فيمن ينسب إليهم العلم، إذ هم أعاجم لا يفقهون من العربية غير القليل، مع تصحيف وتحريف، بحيث لا يعلمون مقاصد العلماء ومع هذا تجد لهم كتباً يدرسونها، وحكايات وأخبارا، ومنهم قضاة ومفسرون يتكلمون فى الدين، ويزعمون أنهم من العلماء الذين هم ورثه الأنبياء، وأن علينا الاقتداء بهم.

(١) ص ٢٢ - ٢٣

فهل يجوز أن نعمل على قولهم في دين الله، وهل ينجينا من عقاب الله أن نقلدهم، أم يجب علينا أن نبحت عن غيرهم نوليهم الحكم والقضاء ونقلدهم في أمور الدين، وماصفة من يصلح لهذا شرعا، مع إضافة مايرى الإمام من النصيحة؟

وأجاب الإمام^(١) مذكرا في بداية كلامه بأن الملك لله وحده، ولا يكون النصر إلا من عنده (فكن لله عبدا بطاعته يكن لك ربا بحفظه وإعانتة)^(٢) وبنعم الله على الأمير، حيث رفعه على كثير من عباده، لا ليكون سيدهم، بل ليصلح لهم دينهم ودنياهم، فهو فيهم راع، لاملك، وكل راع مسئول عن رعيته (فانظر لنفسك قبل الفوت، فإنه لا بد لك من الموت) ولا ينجيه من عذاب الله يوم القيامة الا العدل بين الرعية، ثم اشار على الأمير بمايلي:

١- أن يبعد عنه أهل الشر، ويقرب منه أهل الخير، قال رسول الله (ﷺ): (إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق، إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء، إذا نسي لم يذكره، وإذا ذكر لم يعنه).

٢- أن يسأل أهل الذكر عن كل ما لا يعلم حكمه ليحكم بما أنزل الله في الأمور كلها:

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ٤٤/المائدة.

(١) ص ٢٣ - ٣٤.

(٢) ص ٢٣.

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ٤٥/المائدة.
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ٤٧/المائدة.
وقال تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ٤٣/النحل

والذكر هو القرآن، وأهله من اجتمع فيه وصفان، العلم والتقوى، لأنه بالعلم يعرف الرشد من الغي، وبالتقوى يأمر بالرشد وينهى عن الغي (فلا تقيد في دينك إلا من ثبت أنه عالم تقى، لأن من لم يثبت أنه عالم يخاف أن يضل أو يضل بعماء، ومن لم يثبت أنه تقى يخاف منه أن يضل بهوا، ألم تر إلى قوله^(١) تعالى: (ياأيها الذين آمنوا، إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله) ٣٤/التوبة.

ويلاحظ أن الإمام المغيلي قد أفاض وأسهب في هذه المسألة، التي نتحدث عن العلماء، لما لهم من دور خطير مهم في حياة الأمة، ولذا راينا الأسقيا يطلب أن يزيد مايراه من النصيحة في هذا الشأن، وهو ماكان.

ويشير إلى حقيقة مؤكدة في زمانه، وفي كل زمان وأوان ومكان، إن كثيرا ممن يدعون العلم والعبادة يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، وبسبب هؤلاء المدعين يشيع الفساد في البلاد وبين العباد: (فالجهد فيهم وفي أنصارهم أفضل من كل جهاد)^(٢).

(١) ص ٢٦

(٢) ص ٢٧

قال رسول الله (ﷺ) : (انه من غير الدجال اخوف عليكم من الدجال)
فقيل: ممن يارسول الله؟ قال: (من علماء السوء) وعن أبى حذيفة اليماني -
رضي الله عنه - أنه (ﷺ) أخذ حصاة بيضاء فوضعها في كفه، ثم قال: (إن
الدين قد استضاء إضائه هذه الحصاة) ثم أخذ أكفا من تراب فجعل يدور على
الحصاة حتى واراها، ثم قال: (والذى نفسى بيده ليجيئن أقوام يدفنون هذا
الدين هكذا، كما دفنت هذه الحصاة ولتسلكن سبيل الذين كانوا من قبلكم حذو
القذة^(١) بالقذة، والنعال بالنعال).

ولذا فإن من الواجبات على أمراء المسلمين حفظ دين الله، بأن
لا يتركوا أحدا يتكلم في دين الله يتعليم ولا حكم، ولا فتوى حتى يكون من أهل
العلم والتقوى، أليس من أعظم الواجبات على كل أمير وحاكم أن يطهر طرق
الدنيا وشئونها من جميع الفاسدين المفسدين، فكيف يمكن السكوت عن
المفسدين في^(٢) دين الله؟!

وقد تبين بمالا يدع مجالا للشك: (أن كثيرا من قراء هذه^(٣) البلاد انما
هم من علماء السوء، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل
الله، فهم لصوص الدين، وأضر على المسلمين من جميع المفسدين، ولذا قال
عبد الله بن المبارك: (وهل افسد الدين إلا الملوك وأخبار سوء^(٤) ورهبانها).

(١) مثل يضرب للشينيين يستويان، ولايتفاوتان، والقذة ريش السهم، لسان العرب، مادة
(ق ذ ذ).

(٢) ص ٢٨

(٣) يقصد مدعى العلم في السودان الغربى.

(٤) ص ٢٨

فكيف نفرق بين أهل الذكر وبين علماء السوء؟ وكيف يفعل أولو الأمر إذا لم يجدوا في بلدانهم أحدا من أهل الذكر؟ ان حال أهل الذكر لا يلتبس بعلماء السوء، لأن الله - تعالى - جعل لكل هاد من أهل الذكر أنوارا وسمات في كل عصر، هداية لأهل الجنة، وحجة على أهل (١) النار.

إن ربنا الرحمن الرحيم لا يعذب قوما حتى يبين لهم ما يتقون، وهذى سنة الله في الأولين والآخرين لئلا يقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين (٢).

ومن حكمته - جل وعلا - أن جعل هذا البيان على لسان البشر، من الأولين وهم الأنبياء، وأهل الذكر من العلماء في الآخرين، وجعل لكل هاد منهم أعداء من المجرمين، وهم شياطين الإنس والجن، يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا (٣).

فلا بد من نور واضح يعلم الله به صدق الهادين وكذب الشياطين، فجعل الله ذلك للأنبياء بخوارق العادات من المعجزات، وأهل الذكر بالأعمال الصالحات والكرامات، فما من نبي أرسله الله لعباده إلا جعل له نورا واضحا يبين الناس كلهم، أنه على الحق المبين، ومن خالفه وشاققه إنما هو من الضالين المضللين، وكذلك أهل الذكر من هذه الأمة إلى يوم الدين، لأن الله جعلهم للهداية وإقامة الحجة في هذه الأمة كالأنبياء في الأمم الماضية.

(١) ص ٢٩

(٢) ص ٣٠

(٣) يشير إلى قوله تعالى: (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا، شياطين الإنس والجن، يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا، ولوشاء ربك ما فعلوه، فذرهم وما يفترون) ١١٢/الانعام.

ولذا روى أن فى رأس كل قرن يرسل الله للناس عالما يجدد لهم دينهم فلا بد لهذا العالم فى كل قرن أن تكون أحواله فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وإصلاح أمور الناس، والعدل بينهم، ونصر الحق على الباطل والمظلوم على الظالم، بخلاف علماء عصره، فيكون بذلك غريبا بينهم، لانفراده بصفاء أحواله، وقلة أمثاله.

وحينئذ يتبين ويتعين أنه من الصالحين، وأن من خالفه وشاققه ليصرف الناس عنه إنما هو من المفسدين، لقول الرسول (ﷺ): (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء) قيل: (ومن الغرباء يارسول الله؟ قال: (الذين يصلحون عند فساد الزمان) وذلك من أبين علامات أهل الذكر الذين يجدد الله للناس بهم دينهم.

وفضلا عما سبق فإن من أبين وأوضح علامات علماء السوء أنهم لا يصلحون، ولا يتركون من يصلح، فمثلهم كمثل الصخرة فى باب النهر، لا تشرب، ولا تستفيد بالماء، وفى ذات الوقت لا تترك أحدا يشرب، أو يستفيد من الماء، كل واحد من علماء السوء هؤلاء آخر من ألف شيطان.

والواقع أننا بحاجة إلى أن نقف طويلا أمام هذه السمة التى يتسم بها علماء السوء هنا، وهى بعدهم ونأيهم عن الإصلاح وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وفى نفس الوقت تراهم يحاربون من يصلح حربا شديدة، لاهوادة فيها، إن الواحد منهم قد يتعلل بالخوف على دمه أو ماله أو عياله أو مصدر قوته ومعاشه، قد يعتذر أمام الناس بهذا، ولكنه يأبى إلا أن يفضح نفسه، فيقف بكل

ما استطاع وأوتى مع الظالمين المستكبرين، متصديا بكل حزم وبكل قوة لمن يحاول شيئا من إصلاح البلاد أو العباد، فى معاشهم أو فى دينهم، فى دنياهم أو آخراهم، ولذا فإن على أبناء هذه الامة أن يكونوا يقظين واعين، لكى يفرقوا بسهولة بين العلماء الربانيين، وبين علماء السوء، من وعاظ الظالمين المتسلطين ويحس الإمام المغيلى أنه لم يشف غلة سائلة فيضيف أن العلماء كلهم ثلاثة أنواع:

١- من تبين لنا بلاشك أنه عالم تقى.

٢- من تبين لنا أنه ليس بعالم، أوليس يتقى.

٣- من نشك فيه، فلانعلم هل هو تقى أم لا؟

فمن تبين لنا أنه عالم تقى، فهو من أهل الذكر، نسأله ونقلده، ونرجع إليه، ومن تبين أنه ليس بعالم، ولا تقى فليس من أهل الذكر، فلانقلده فى شىء من ديننا، ولا نرجع إليه، ولا نسأله، ولا نستفتيه.

ومن لم يتبين لنا حاله، فلانعلم هل هو عالم تقى أم لا فيجب أن نقف عنه، لانقلده فى شىء من ديننا، ولا نسأله، ولو كان عربيا فصيحاً، يحفظ جميع ما فى الكتب حتى يتبين لنا أنه عالم تقى.

ومن ثم نستطيع أن نفرق بين أهل الذكر وبين علماء السوء، حتى نلتمس العلماء الربانيين فقط، فإن علماء الأمة كالأنبياء فى الأمم الماضية يجب الاعتماد عليهم، والسعى إليهم، وإن بعدوا، لأن العلم فى هذى الأمة ليس له وطن، فهذا الإمام المغيلى الذى ترك وطنه، مسقط رأسه تلمسان إلى

توات، ومنها إلى غيرها من بلاد الله، وهذا الأسقيا يسأل الإمام برغم أنه ليس من قبيلته أو من بلده، فهذا درس آخر على أننا نأخذ بفتوى العالم التقى، من أى بلد ومن أى قطر، ومن أى زمان أو مكان، دون عصبية خبيثة أو عنصرية جاهلة، انظروا معى إلى حديث سيد الخلق (ﷺ):

**أدخل الإسلام بلالا فى نسبى
وأخرج الكفر أبالهب من نسبى**

فالإسلام نسب ووطن وأب، فالعلماء الربانيون يؤخذ عنهم ويرجع إليهم على اختلاف قبائلهم وشعوبهم، إذ لا شرط - بعد الإسلام - غير العلم والتقوى.

ولكن هل يجوز للأسقيا أن يؤخر النظر فى الأمور حتى يجد أحدا من أهل الذكر، ولو بعد عنه؟ إن الإمام يرى أن هذا تضييع لكثير من الأمور التى تجب معالجتها بشكل عاجل، غير آجل، ولذا ينصح الإمام سائله بالمبادرة فى نظر جميع الامور العاجلة، دون إرجاء، كيف؟

يرى الإمام أن الأمور كلها ثلاثة أنواع:

- ١- ما علمت أن الله أمر به.
- ٢- ما علمت أن الله نهى عنه.
- ٣- ما تشك فيه، فلا تدري أهو خير أو شر.

فأما ما علمنا أن الله أمر به، فلامندوحة من طاعة ربنا، فلامجال للاقتراب مما نهى الرب عنه، وهذان الأمران لاشية قيهما، ولامشكلة.

وإنما المشكلة فيما نشك فيه، وهنا ينصح الإمام بالاحتياط الشديد، الذى يبعد عن الشبهات، فإن الجنة حقت بالمكارة، وحقت النار بالشبهات، فيبغى على المرء أن يقطع الشك باليقين، وأن يحتاط لدينه أكثر مما يحتاط لدنياه.

فإن شككنا فى أمر، هل يجب علينا أم لا؟ كان علينا تركه، لأن الحرام من باب المفسد، والواجب من باب المصالح، ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، وإن تعارض أمران مستويان - فى نظرنا - عرضناهما على النفس ثم فعلنا اثقلهما على النفس، لأن الغالب على النفس - حال الحياة والصحة - ألا تكره غير الحق. فإذا استويا حين عرضهما على النفس يقول الامام: (فانظر أيهما أحب إليها أن تموت عليه، ثم افعله، لأن الغالب على النفس فى حال الانتقال من الدنيا إلى الآخرة ألا تقبل إلا الحق، فعليك بهذه القاعدة فى كل ما يعرض لك من الأمور، فإنها نافعة لكل من ليس بعالم، ولم يجد عالما تقيا^(١) حاضرا) يمكن أن يسأله.

المسألة الثانية:

ما حكم هذه البلاد - صنعاء - وأهلها، من حيث الإسلام والكفر، إذ هم - فى زعمهم - وظاهر أمرهم مسلمون، وهذا الادعاء مبنى على أن عاصمتهم بها:

(١) ص ٣٣، ٣٤

- المسجد الجامع.
- الصلاة الجامعة.
- الجمعة.
- الأذان للصلوات الخمس.

ثم يذكر الأسقيا شيئاً من تاريخ هذه البلاد، فيروى أنها كانت كلها بلاد كفر، وأهلها عبدة أصنام، فقام عليهم بعض أجداد هؤلاء السلاطين مع أتباعهم فقاتلوا أولئك الكفار، وملكوا هذى البلاد عنوة، وسكنوها بالإسلام أكثر من ثلاثين سلطاناً قبل سنى على، الذى كان أبوه سلطاناً على البلاد، وكانت امه من بلاد فار^(١)، وهم قوم كفار:

- يعبدون الأصنام من الأشجار والأحجار.
- يتصدقون لأصنامهم.
- يسألون حوائجهم عندها.
- فإن أصابوا خيراً زعموا أن تلك الأصنام هى التى أعطتهم.
- وإن لم يصيبوا رأوا أنها منعتهم.
- لا يغزون حتى يشاوروها.
- وإن قدموا من سفر قصدوها، ونزلوا عندها.
- ولها سدنة يخدمونها، ويترجمون لها.
- فى هؤلاء القوم كهان، وسحرة يقصدهم الناس أيضاً.

(١) تقع فى الجنوب الغربى من صنغاي.

وكان سنى على من صغره إلى كبره كثير الإقامة عندهم، حتى نشأ بينهم وتطبع بطباعهم، ثم بعد موت أبيه طلب السلطنة فقام على صنغاي، وقاتل أهلها حتى غلبهم وتسلطن عليهم، كما كان أبوه، ومن قبله من ملوك صنغاي، ولكن سنى على لما نشأ من صغره بين أخواله وتطبع بطباعهم كان من صفته أنه:

- ينطق بالشهادتين ونحوها من ألفاظ المسلمين.
- ولكنه لا يعرف لذلك حقيقة، إنما يقول ذلك بلسانه فقط.
- وربما سمع اسم النبي فقال: (ﷺ).
- ويصوم رمضان.
- ويتصدق كثيرا من الذبائح وغيرها عند المساجد ونحوها.

ومع ذلك، وبالرغم من ذلك:

- يعبد الأصنام.
- يصدق الكهان.
- ويستعين بالسحرة ونحوهم.
- فيعظمون الأشجار والأحجار بالذبح عندها، والتضرع والنذر لها وطلب قضاء حوائجه.
- ويستعين بها - الأشجار والأحجار - وبالسحرة والكهان فى الأمور كلها أوجلها.

ومن صفته أيضا أنه:

- ما روى فى جامع ولا مسجد، لاهو، ولأحد من دائرته، فى يوم جمعة، ولا فى غيره.
- فى دائرته ودياره ألوف من الرجال والنساء لا يستطيع أحد منهم أن يصلى أو يصوم خوفا منه أن يعاقبه على ذلك.
- فلا يصلى أحد منهم - حرا كان أو عبدا - ولا يصوم إخفية خائفا منه.

وأما هو نفسه:

- فلا يحفظ الفاتحة، ولا غيرها.
- ولا يصلى مكتوبة فى وقتها، ولا يقوم، ولا يركع فيها.
- إنما يترك الصلوات الخمس إلى آخر الليل، أو ضحى اليوم التالى.
- ثم يجلس كهينة الجلوس، ويومئ إلى السجود فى جلوسه، وهو صحيح قوى، لا علة به.
- ولا يقرأ فى صلاته ذلك بشيء، إنما يذكر فى خفضه وفى رفعه اسم صلاته، فيقول فى ركوع المغرب: المغرب، وسجودها: المغرب، وفى العشاء: العشاء وكذلك سائر الصلوات.

ومن صفته أيضا أنه:

- لا يتوقف فى النساء على نكاح، ولا غيره من الشروط الإسلامية، بل كلما أعجبته امرأة فى جميع مملكته أدخلها فى بيته وفراشه، لا يبالى بزوجه، ولا بأحد من أقاربها، أو من غيرهم.
- ويجمع المرأة مع أمها، فيستمتع بالمرأة وابنتها، حرة أو أمة.

ومن صفته أيضا أنه:

- حلل دماء المسلمين وأموالهم.
- فيقتل من القراء والفقهاء والنساء والصبيان الرضع وغيرهم.
- وأفسد منهم الذكور والأنثيين، أى حرم ماشاء من ذكر الأنعام أو الأنثى (١).
- وجدع الأنف واليدين.
- ونهب من الأموال، وسبى من الحريم، وباع من الأحرار ما لا يحصى.
- وفساده فى الأرض بذلك ونحوه مشهور.
- ولم يسمع بمثله قط فى الإسلام.
- ولم يزل على هذا مدة عمره حتى مات.

ونرى أن الأمير بسط سؤاله فيما يتعلق بسنى على بسطا، وفصل تفصيلا حتى تكون الفتوى دقيقة، لاشية فيها، ولاشك، ولاريب.

ويستمر السائل فيقول: (ثم ولى الأمير أسقيا، فملك البلاد، ورد العباد عن الشرك والفساد) (٢) فما الحكم فى:

-
- (١) قال تعالى: (قل ءالذكرين كرين حرم، أم الأنثيين، اما اشتملت عليه أرحام الأنثيين، نبؤنى بعلم، إن كنتم صادقين) ١٤٣/ الأنعام، كان بعض فى العرب الجاهلية يحرم بعض ذكور الأنعام، وبعض الإناث على هواهم، فأنكر القرآن ذلك ومنعه، ونص على أن الله لم يحرم شيئا مما ادعوا، انظر تفسير الزمخشري ٤٥، ٤٤/٢.
- (٢) الجارية التى تلد ذكرا لسيدها فتعتق لهذا السبب، وتسمى: (أم الولد)

- سنى على وجميع أعوانه من الظلمة، الذين كانوا يعملون بعمله فى ذلك كله ولا مال لهم إلا من ماله، وهل هم كفار، أم لا؟^(١)
- وهل تسترق أولادهم من بعدهم، وتباع أمهات أولادهم، أم لا؟
- وهل يرد ما وجد الآن من تلك الأموال التى نهبها من المسلمين، والتى نهبها المسلمون منهم، اوهى كالأموال التى نهبت بين المسلمين والكفار؟
- وهل البيئة علينا إذا ادعى أحد من خدامهم أو أتباعهم أن ما بيده من المال ليس لسنى على، إنما هو ماله الذى اكتسبه من جهة أخرى، أو البيئة فى ذلك عليه، مع كون هؤلاء الخدام والأتباع تحت يد سنى على وإمرته، ومعروف أن هؤلاء ما يملكون شيئا مضافى أيديهم؟
- وهل تلك الأرض التى كانت للكفار، ثم فتحها أجدادنا عنوة، وحازوها واقتسموها، وكانوا يرعون فيها خلفا عن سلف، من ذلك الزمان إلى الآن. هل^(٢) نمنع غيرنا من المسلمين من الرعى فيها؟
- وهل يجب على المسلمين الكائنين ببلاد الأمير أسقيا أن يعينوه - بقدر طاقتهم - على ما يراه باجتهاده إذا أراد جهاد الكفار، أو غيرهم من أهل الفساد، أو إرسال الرسل فى أمر المسلمين، أو ليس عليهم شيء من ذلك؟ ويجب الإمام على كل ماسبق بما يلى:

(١) أسئلة الأسقيا ص ٣٧.

(٢) لم يذكر نص السؤال هنا، وما كتب هنا فوق الخط هو استنتاج لنا من ثنايا الإجابة نفسها، ولذا لزم التنويه.

أولاً: إن سنى على جميع أعوانه وأتباعه وأنصاره لاشك أنهم كانوا من أظلم الظالمين الفاسقين، الذين يقطعون ما أمر الله به ان يوصل، ويفسدون فى الأرض، فجهاد الأمير أسقيا فيهم وأخذ السلطنة من أيديهم من أفضل الجهاد وأهمه.

وأما قولك: (هل هم كفار أم لا؟) فلا يكفر أحد من أهل القبلة، إنما يكون التكفير بأحد أمور ثلاثة:

١- ان يكون نفس اعتقاده كفراً، كإنكار الصانع، أو صفة من صفاته التى لا يكون صانعاً إلا بها، أو جحد النبوة وإنكارها.

٢- صدور ما لا يقع إلا من كافر، وإن لم يكن كفراً فى نفسه، مثل: استحلال شرب الخمر، وغصب الأموال، وترك فرائض الدين، والقتل، والزنى وعبادة الأوثان، والاستخفاف بالرسل وجحد شىء من القرآن.

** فمن ثبت عليه واحد مما سبق (١)

حكماً ————— بكفره **

٣- أن يقول ما لا يصدر إلا ممن لا يعلم الله تعالى، وإن زعم أنه يعرف الله، وهذا مختلف فيه بين العلماء، هل يكفر المرء به أم لا؟ وعليه فقد اختلفوا فى تكفير أهل البدع.

(١) أسئلة الأسقيا ص ٣٩، ٤٠.

إذا علمنا ماسبق تبين لنا أن الذى ذكر من شأن سنى على علم الكفر بلاشك: (فإن كان الأمر ذكرتم - أى الأسقيا - فهو كافر، وكذلك كل من عمل بمثل عمله، بل يجب التكفير بما هو أقل من ذلك).

ثانياً: وأما استرقاق أولادهم فلايراه الإمام، وإن ثبت على الآباء موجب التكفير، لان الكفار ثلاثة أصناف:

١- من هو كافر صريح - بالأصالة - كاليهود والنصارى والمجوس، ونحوهم ممن ورث الكفر الصريح عن آبائه.

٢- من كان مسلماً، ثم ارتد ارتداداً ظاهراً، فصرح أنه خرج من دين الإسلام ودخل فى غيره من ملل الكفر ونحله.

٣- من يزعم أنه مسلم وحكمنا بكفره، لأنه صدر منه ما لايقع إلا من كافر، كما ذكر عن سنى على.

فالكفار بالأصالة تسبى ذرايعهم ونساؤهم، وتقسم أموالهم، لا خلاف فى هذا بين العلماء، وفى الكفار بالارتداد خلاف.

ومن ثم فكل من فعل شيئاً من الأفعال الموجبة التكفير يستتاب، فإن تاب خلى سبيله، وإلا قتل بالسيف لكفره، ولا تسترق أولادهم، إنما يجبرون على الإسلام.

ثالثاً: وأما بيع أمهات أولادهم فلا بأس به، وإن كان الاولاد لا يسترقون.

رابعاً: وأما ما وجد الآن من تلك الأموال التي نهبوا من المسلمين فلصاحبها أخذها حيث وجدها، لأن الذين نهبوا يزعمون أنهم مسلمون، فليس مانهبوه كما نهبه الكافر الأصلي، وأما مانهبه المسلمون منهم فليس لهم أخذه، لأن ما بقى على هؤلاء الظالمين أكثر مما أخذ منهم، مع كونه ليس لهم، والظالم أحق أن يحمل عليه في ذلك، وفي نحوه.

خامساً: وأما ما وجد بأيدي هؤلاء الظالمين مستعبداً، وزعم أنه حر، فالقول قوله، وإن كان يقر لهم بالعبودية خوفاً منهم، في حين أن من ادعى من خدامهم أو اتباعهم أن المال الذي بيده له فإن البينة عليه فيما زعم.

سادساً: وأما تلك الأرض فإن ثبت ما ذكره الأمير من أن الأجداد فتحوها عنوة وحازوها، واقتسموها فسكنوها، وكانوا يرعون فيها دون غيرهم من المسلمين: (فإن رعى غيركم معكم فيما يضركم، فلا ارى بأساً عليكم في منعهم، ولا في بيع بعض مراعيها لبعضهم)^(١).

وإن لم يثبت ذلك، أو ثبت أن المسلمين كانوا يرعون فيها قبلكم، فليس لأحد أن يمنع المسلمين مما تركه لهم سلفهم، وإن كانت الأرض فتحت عنوة، لأن الأرض وإن كانت لمن فتحها فليس للإمام ولا غيره أن يحجر على المسلمين مياه هذه الأرض، ولا طرقها، ولا مراعيها، ونحو هذا من المصالح والمرافق.

(١) أسئلة الأسقيا، ص ٤٢.

يقول سيد الخلق (عليه السلام): (المسلمون شركاء في ثلاثة، في الكلا والماء والنار) وقال: (اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به).

سابعاً: وأما إعانة المسلمين لإمامهم - الأسقيا - فواجبة عليهم، في أنفسهم وفي أموالهم حسب طاقتهم بشرطين:

١- أن تكون في أمور مهمة، بحيث يكون في تركها مفسدة على الأمير، أو على الناس.

٢- أن يكون مضطراً لطلب إعانتهم، بحيث لا يجد في جيشة ولا في بيت المال ونحوه ما يعينه على ما يريد.

ويختص الإمام بإجابته بما يلي: (فتعاونوا على البر والتقوى) ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، لأن المقصد من ذلك ونحوه درء المفسد، وجلب المصالح بحسب الإمكان، في كل زمان ومكان، فكل شيء وجه، وليس الخير كالعيان).

ونظرة إلى الجملتين الأخيرتين ترينا أن الإمام المغيلي يذكر في إجابته بأن فتاواه هذه مبنية على أخبار نقلها إليه الأمير، وهي التي أثبت الإمام نصها قبل أن يفصل حكم الله فيها، إذ كما قال: (لكل شيء وجه) أي جاءت الإجابة طبقاً لما ورد في نص السؤال.

ومن ناحية أخرى فإن الجملة الأخيرة: (وليس الخبر كالعيان) تشير إلى أن الإمام يفتى بناء على أخبار قدمت إليه، وليس على أمور عاينها بنفسه، وهو يتحرز من أن يكون أفتى بشيء لم يقع، أو على الأقل كما صور له، فيقضى للأمير بشيء ليس له، ولاحق له فيه، يقول سيد الخلق (عليه السلام): (انما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق، فأقضى له، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليحملها، أو يذرها) رواه مسلم، باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجة.

المسألة الثالثة: في بداية المسألة ذكر الأمير أنه جاء إلى صنغاي، وهي تحت حكم سني على، فوجده قد جمع أموالا وخداما من وجوه شتى، فاستولى الأسقيا عليها، ثم ترك مال من أدعى أنه حر مسلم، وكان ذلك شيئا كثيرا، ولكنه سأل بعد ذلك عن أحوال هؤلاء الناس وبلادهم فإذا هم: يشهدون ألا إله إلا الله، محمد رسول الله، (عليه السلام)

وبرغم هذا تراهم يعتقدون أن:

- هناك من ينفعهم ويضرهم غير الله، جل وعلا.
- ولهم أصنام.
- ويقولون: الثعلب قال: كذا، وسيكون كذا، وإن كان كذا فسيكون كذا.
- ويعظمون بعض الأشجار، ويذبحون لها.
- ولهم بيوت معظمة عندهم.

- لا يولون سلطانا، ولا يقطعون أمرا - صغير ولا كبيرا - إلا بأمر سدة بيوتهم المعظمة عندهم.

وقد زجرهم الأمير أسقيا عن هذا كله فأبوه إلا السيف، فهل هذا يكفرهم ويحل قتلهم، وأخذ أموالهم إن اصرروا عليه، مع أنهم يقولون بالسنتهم: لا إله إلا الله، محمد رسول الله (ﷺ) وسنى على ما طلب منهم قط إسلاما ولا غيره، وإنما يأخذهم كما يأخذ المسلمين، يقول الأمير: (وأنا اليوم بينت لهم أن يتركوا ما هم عليه، فإن لم يتركوا رماهم عليه فما الذى أفعل بهم؟) (١).

وقد قدم الإمام لاجابته عن المسألة بتقرير بعض الحقائق:

١- إن الملك كله لله، والحكم لله من قبل، ومن بعد، قال تعالى: (قل أعوذ برب الناس، ملك الناس، إله الناس...) ١-٣/الناس، وقد بدأ بالملوكية قبل الألوهية، وهو ما يجب أن نتدبره وأن نعيه جيدا.

وقال تعالى: (قل اللهم، مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء، وتعز من تشاء، وتذل من تشاء، بيدك الخير، إنك على كل شيء قدير) ١٢٦ آل عمران.

وفى سورة يوسف: (إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه، ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون) آيه ٤٠.

وإذا كان الملك لله، والحكم لله فما وظيفة السلطان إذن، إنه خليفة عن رب العزة، ونائب عنه فى تصريف أمور البلاد والعباد، قال تعالى:

(١) أسئلة الأسقيا، ص ٤٤.

- يادادود، إنا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيل الله) ٢٦/ص.

- وعد الله الذين آمنوا منكم، وعملوا الصالحات، ليستخلفهم في الأرض، كما استخلف الذين من قبلهم) ٥٥/النور.

٢- إن على الأمير أن يشكر الله ويحمده على ما أنعم عليه، أى أن الملك على الناس نعمة من الله، رب الناس، فيجب أن يقدم عليها واجب الشكر لرب الناس.

٣- أن يتقى الله فيما ولاه وقلده من الأمور.

٤- إن سنى على - وغيره - قد حمل عليه حمله على عنقه، وتحمل مسئولية هذا الحمل حتى مات، فترك ذلك الحمل بين يدي الأمير أسقيا، ليحمله هو، يقول الإمام: (فاكتسب لنفسك في حمله ماترجى لك بركته، وتحمد لك عاقبته في الدنيا والآخرة، ولا تنقل في باطل قدرت على إزالته: هذا لا يلزمني، لأنى مافعلته، انما فعله غيرى، فكل مافعله غيرك، ثم صار إليك، إن كان خيرا فاثبتته، وإن كان شرا فأزله، ولوطال زمانه، لأن الملك لله، والحكم لله. وأنت عبد لله، واجب عليك أن تصلح كل ماوصل إليك)^(١).

وبعد هذه المقدمات يذكر الإمام مايراه في هذه المسألة:

(١) أسئلة الأسقيا، ص ٤٥.

- ١- إن إطلاق سراح كل من ادعى أنه حر مسلم هو عين الصواب.
- ٢- كل مال تعين لمسلم عينه وجب على الأمير رده إلى صاحبه.
- ٣- إذا اختلطت الأموال ببعضها، ولم يعرف خلالها من حرامها، وجهلنا أصحابها فهي فيء^(١) لبيت المال، يصرفها الأمير فيما أراه الله من مصالح المسلمين.
- ٤- من ادعى أن سني على أخذ منه شيئاً من الأموال، وأثبت ذلك بينة عادلة فليس على الأمير أن يعطيه من الأموال التي تركها سني على، لأن مال هذا المدعى لم يعرف بعينه، وقد غرق فيما على غريمه من الأموال التي لا تحصى، فتغذرت المخاصصة التي يعلم بها ما يستحقه من بين الغرماء فصار الكل لبيت المال.
- ٥- أما القوم الذين وصف الأسقيا أحوالهم فهم مشركون - بلاشك - لأن التكفير في ظاهر الحكم يكون بأقل من ذلك - كما مر - فلا شك أن الجهاد فيهم أولى وأفضل من الكفار، الذين لا يقولون: لا إله إلا الله، محمد رسول الله (ﷺ) لأن هؤلاء القوم لبسوا الحق بالباطل بحيث يضل بهم كثير من جهلة المسلمين حتى يكفروا، وهم لا يشعرون، فهم أولى بالجهاد من الكفار، الذين لا يقتدى بهم مسلم.

(١) كل مال أخذ من الكفار من غير قتال ولا إيجاب خيل، ولا ركاب، مثل أموال بني النضير، انظر تفسير ابن كثير ٣٣٥/٤.

يقول الإمام: (فجاهدهم بقتل رجالهم، وسبى نسائهم وذرايهم ونهب أموالهم فإن أصروا على شركهم، فحرق سدنة بيوتهم - لكفرهم وآلهتهم بالنار)^(١).

٦- من تركه الأمير لزعمه أنه مسلم، ثم تبين له أنه كافر يرد إلى إلرق ويؤخذ ماله، إلا إذا تاب وحسن إسلامه، فإنه يعود إلى حريته.

وفى نهاية إجابته يشير الإمام إلى حقيقة مهمة، وهى أن وظيفة الأمير ليست جباية المال بالحق وبالباطل، بل إصلاح البلاد وإقامة العدل والحق فلا يكون المال وملء الخزائن هو الشغل الشاغل للرأعى وللرعية، على السواء يقول الإمام: (ومن ترك شيئاً لله، عوضه الله خيراً منه، ولله خزائن السموات والأرض، ولكن المنافقين لا يفقهون)^(٢).

لقد أحسن الأمام من عبارة الأسقيا: (تركت مال من ادعى أنه مسلم فخرج منهم شيء كثير)^(٣) خشيته من التشبث بما وقع تحت يده من الأموال فيتردد فى إعادتها إلى أصحابها حتى لا يؤثر هذا على خزائن مملكته، صحيح أن للمال فى هذه الحياة أهمية، وأغراءه أيضاً، بل هو زينة الحياة الدنيا، إلا أن على المسلمين جميعاً أن يراعوا ربهم، والحلال والحرام، فى جمع المال واكتسابه من وجوهه الحلال فقط، لأن الله إذا بارك فى المال زاد، ولو كان قليلاً، وإذا أنزل سخطه ومحقه ضاع المال وتبخر، ولو فاق كنوز الأولين والآخرين.

(١) ص ٤٦

(٢) ص ٤٧

(٣) ص ٤٣

المسألة الرابعة:

وهي تتضمن قضية خطيرة كثيرا ما يتعرض لها المسلمون وقد لخصها الأسقيا فيما يلي:

- ١- إذا عاش المسلمون في بلد ظالم سلطانه، أو كبير البلد يأخذ أموال الناس ظلما وعدوانا، فهل من حق الأسقيا أن يردده عن ذلك الظلم، ولو أدى هذا إلى قتل الظالم؟
- ٢- إذا كان السلطان يأخذ المكس^(١)، ولا يردع المفسدين، فهل يمنع بالقتال؟
- ٣- إذا كان في بلاد المسلمين سلاطين أو كبراء، كلهم أوجلهم يظلمون ويفسدون، ولا يصلحون، ولا يردعون المحاربين ونحوهم فيطلب الناس من الأسقيا أن يعينهم على الإصلاح وقطع الفساد عن المسلمين، فهل يجوز أن يعينه الأسقيا؟
- ٤- هل الجهاد في الكفار الذين بقرب صنغاي ولكن لا يغزون بلاد المسلمين ولا مضرة من هؤلاء الكفار، وهم جهال، لا يعرفون خالقهم - جل وعلا - هل الجهاد في هؤلاء الكفار أفضل من الجهاد في سلاطين المسلمين وكبرائهم الظالمين المفسدين الذين سبق الحديث عنهم؟
- ٥- بعض المسلمين في شرق صنغاي، وغربها سمعوا بالأسقيا فطلبوا منه أن يدخلوا في طاعته، فهل من حقه إجابته أم يجب الاكتفاء بما ورثه عن سني علي؟

(١) المكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق، في الجاهلية، لسان العرب، مادة: (م ك س).

٦- ويصف الأسقيا صنفا آخر من الظالمين، يسرد مظالمه، كما يلي:

- أ- أينما لقي بضائع المسلمين أخذها.
- ب- إذا مات ببلده أحد اخذ ماله ويأتماه وورثته حاضرون.
- ج- يتعرض للقوافل التي تمر ببلده، يفتشها، ويقوم ما فيها أخذ ما يزعم أنه زكاة، ولا يعطى لمستحق الزكاة شيئا.
- د- ولا يقتصر الأمر على ماسبق، بل إذا قيل له هذا الذي تعمل حرام أنكروا هذا قائلا: حاشاى من الحرام مأكلا، ما نعمل حلال، أنا أعلم منكم.
- هـ- من دأبة أن يلبس الحق بالباطل.
- و- ويتعرض الأسقيا لقضية شديدة الأهمية والخطورة، وذلك أن هذا الظالم له فقهاء، اتخذهم لتليبس الحق بالباطل، فكلما أراد أن يعمل شيئا من غرضه أحضرهم، وقال لهم: أليس هذا حلال؟ فيقولون: (بلى لك ذلك) فيوافقونه على غرضه في تلك ويستتر الأمور، ويستتر بهم من الطعن عليه ووصمه بالظلم والجور.

وفى نهاية حديثه يطلب الأسقيا من الامام أن يفتيه فيما يلي:

- ١- هل هذا السلطان الذى وصفنا حاله ظالم أو كافر، لأجل تحليله ما حرم الله؟
- ٢- ما حكم فقهاءه أيضا، أهم ظالمون أم كافرون؟
- ٣- وهل تأديب هؤلاء الفقهاء بالضرب الوجيع والسجن الطويل، أو يقتلون وتتهب أموالهم؟

٤- ما الحكم فى عمال هذا السلطان الذين يقومون بسلع المسلمين ويأخذون منها؟

٥- وأخيراً يسأل الأمير عن المال المغصوب، فيقول: (ما الحكم فى رجل يشتري منه ما يأخذ بالغصب، ونحوه من أموال اليتامى، وغيره، حتى كثر ذلك، بحيث لا نعلم ماله الأصلى ... فهل يصبر جميع ما بيده لبيت المال؟ فإن قلتم يصير، فإن أثبت عليه رجل إنه اشترى من ماله المغصوب شيئاً معلوماً قدره، ولم يوجد بعينه، فهل يعطى قيمته من ذلك المال أم لا؟).

وقد أجاب عن ذلك كله مقدماً بالإشارة إلى حقيقة مهمة (إن الأرض يورثها من يشاء من عباده^(١))، والعاقبة للمتقين) والتقوى مخالفة الهوى ثم ينصح الأمير: (فاحكم^(٢)) بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله).

ويبدأ الإمام الإجابة عن هذى المسألة كما يلى:

١- إن البلاد ثلاثة:

أ- بلاد سائبة، ليس للناس فيها أمير، بل مهملون، فهؤلاء أجبههم إلى مبايعتك، والدخول تحت طاعتك، فإن أبوا فأجبرهم على هذا ما استطعت لأنه لا يحل لطائفة من المسلمين أن يكونوا هملاً قال تعالى: (واعتصموا

(١) ١٢٨ / الأعراف

(٢) ص ٢٦

بحبل الله جميعا، ولا تفرقوا^(١) وفي صحيح مسلم^(٢): (من خلع يدا من طاعة
لقى الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة
جاهلية).

فجاهرهم بالسيف حتى يدخلوا جميعا تحت طاعتك، على طاعة الله
ورسوله، وهذا من أفضل الجهاد وأتمه.

ب- بلاد لها أمير يرفع الناس في مصالح دينهم ودنياهم، بحسب الإمكان
في ذلك الزمان، وهؤلاء لا يحل لأحد منهم أن ينزع يدا من طاعته
ولا يحل لأحد أن ينافعه في رعيته: (ولا تنازعوا فتفشلوا، وتذهب
ريحكم)^(٣) وفي صحيح مسلم^(٤): (إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر
منهما).

ج- بلاد لها أمير من هؤلاء الذين وصفهم الأسقيا، يأخذ المكس بالظلم
وبالفساد وعدم الإصلاح، يقول^(٥) الإمام: (فإن استطعت أن تزيل ظلمه
عن المسلمين من غير مضرة عليهم حتى تقيم أميرا عادلا عليهم
فافعل، وإن أدى ذلك إلى القتل، وقتل كثير من أعوانك لأن من قتل
منهم شرقتيل، ومن قتل منكم خير شهيد، قال الله تعالى: (إن الله
اشتري من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، يقاتلون في سبيل
الله، فيقتلون)^(٦) ويقتلون).

(١)	١٠٣/آل عمران.	(٢)	كتاب الإمارة.
(٣)	٢٦/الأنفال.	(٤)	كتاب الإمارة.
(٥)	ص ٥١.	(٦)	١١١/التوبة.

ومن سبيل الله دفع الظلم عن المسلمين، وتغيير المنكر، والدفع عن المسلمين من أفضل الجهاد، بل جهاد هؤلاء أكد من الجهاد في الكفار، وإن لم يستطيع الأمير أن يزيل الظلم عن المسلمين إلا بمضرة عليهم، فقد تعارض ضرران، وهنا يحذر الإمام من تغيير منكر بمنكر مثله أو أعظم منه، فالواجب التثبت، وقبول أخف الضررين، فهذه قاعدة مشهورة وسنة مأثورة.

وليس من المنكر قتل الظلمة والمفسدين وأعدائهم، ولو كانوا يصلون ويصومون ويذكرون ويحجون، فالواجب قتالهم، يقول الإمام: (ولو قتلوا منكم كثير، وقتلتم منهم كثيرا، إذا كان قتالكم لنصر الحق على الباطل، ونصر المظلوم على الظالم، فافهم ذلك فإن علماء السوء يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله بالجهل والهوى)^(١).

فإن كان بلد من بلاد المسلمين فيه سلاطين كثيرة أو كبراء ظالمين، وهم يزعمون أنهم يقيمون العدل ويزيلون الظلم، أو زعم بعضهم ذلك، فالواجب النظر في حقيقة القول وبرهانه، فإن لكل قول حقيقة، ولكل حقيقة برهانها ولسان الحال أنطق - أى أصدق - من لسان المقال، فلا يفتر بحسن الأقوال مع يغتر سوء الأحوال إلا الأغبياء والأطفال.

يقول الإمام^(٢): (فانظر في حال هذا الذي يطلب منك الإعانة، فإن وثقت بزعمه، وأنت إذا قويته وفي بوعده، وعهده فقوه على ما فيه منفعة للمسلمين، وإن لم تثق به فيما زعم، فلا تعنه، واعمل لنفسك ما ينبغي لك، ودع الظالمين كلهم، فقد ينتقم الله من الظالم بالظالم، ثم ينتقم من كليهما).

(١) ص ٥١

(٢) ص ٥٢.

ويعود الإمام مرة أخرى إلى قضية التكفير فيضيف بأن من أحل المكس ونحوه من أكل أموال الناس بالباطل، وجب الحكم بكفره، وكذلك من أنكر الحق المبين ولبسه بالباطل.

أما علماء السوء الذين وصفهم الأسقيا بأنهم يعينون الظالم فيرى أنهم شر من الظالم، وتجب عليهم من العقوبة ما يردع أمثالهم، بحسب اجتهاد الحاكم.

وكذلك يعاقب كل من كان من عمال الظالم في تقويم السلع وغيره، وأما من اشترى من الغاصب عالما بغضبه، فهو كالغاصب، فإن كثر ذلك منه حتى استغرق ماله، وكانت لبیت المال، ولا يعطى المدعى عليه قيمة شيء الذى غرق فى ذلك المال، إلا إذا عرف ما يستحقه منه بين أرباب الحقوق.

المسألة الخامسة: إن بلاد صنغاي قد أصبحت برا وبحرا^(١) تحت يد الأسقيا وسلطانها، لم يعرفوا قبله غير الظلم والإهمال، لم يسمعوا قط من يدعوهم إلى الله ورسوله (ﷺ) وقد اجاب منهم من أجاب خوف السيف ولهم مزارع كثيرة، وبحر^(٢) وساع كثير خيره، وقد حدد الأسقيا مجموعة من النقاط المحددة التى رأى الاستفسار عنها:

١- هل يجوز للأسقيا أن يفرض خراجا على أرضهم؟ علما بأن سنى على كان فرض عليهم ظلما كثيرا من خراج^(٣) وغيره.

(١) ، (٢) لعله يقصد نهر النيجر الذى كانت تقع عليه "جاو" عاصمة صنغاي، وكذا تقع على نفس النهر مدينة تنبكتو، وعاصمة جمهورية مالى، بماكو.

(٣) الخراج فى اساس البلاغة: (ما يأخذه السلطان) وفى مختار الصحاح: (الإتاوة) انظر مادة: (خ ر ج).

٢- هل يجوز أن ينصب عالم أمين يجمع زكاة الماشية والحرث-الزراعة- لتعطى لمستحقها من الأصناف الثمانية باجتهاده؟

٣- فإن جاز نصبه، فهل يعاقب من أبى أن يؤديها؟ وماهى العقوبة؟.

٤- هل تجوز شهادة كبير القوم اورئيس القبيلة الذى لا يأخذ المكس، ولم يتهم بالظلم، وكذا أعوانه الذين عوفوا بالخير والصدق وعدم الظلم والبعد عن حمية الجاهلية؟

وقد أجاب الإمام بما يلى:

أولاً: إن من حق الإمام العادل أن ينصب عاملاً أو عمالاً لجمع زكاة الماشية والحرث، وصرفها فى مصارفها الثمانية باجتهاده، على ما يراه الأصلح بعد استشارة أهل المعرفة والأمانة.

بيد أنه ليس من حق الإمام أن ينقل زكاة بلد إلى غيره، إلا إذا استوفى أهل البلد ضروراتهم، ونقلت إلى بلد آخر يستوفى الضرورات، وما هو مضطر إليه.

فإذا استقر الأمر، وثبت الملك على العدل يقول الإمام: (فافعل ذلك)^(١) هذا الذى استقبلته، وشرعت فيه، إذ غريب فى هذا الزمان، والله يوفقك، ويعينك)^(٢).

(١) ص ٥٤

(٢) ص ٥٤، ٥٥.

ثانياً: إن على الناس أن يدفعوا زكاتهم ان يدفعوا زكاتهم للإمام العادل وعمله عليها، بشرط أن يعدل في توزيعها، بأن يوزعها بالتقوى، لا بالهوى، في المصارف الشرعية التي ذكرها الله، أو بعضها، كما جاء في قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم) ٦٠/التوبة.

ثالثاً: إن من أبى أن يدفع الزكاة طوعاً أخذها الإمام منه كرهاً، فإن خرج على الإمام بالحرب قوتل على الزكاة، فإن مات أو قتل أخذت منه ماله، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء.

وعقوبة من أبى أو أصر على منعها بما يراه الإمام ردعاً لمثله من ضرب أو حبس أو غيره، وإذا كان الإمام ينظر للمسلمين بالتقوى، لا بالهوى، واضطر لدرء مفسدة، أو جلب مصلحة، بأمر لا يخالف الشريعة فليفعله، لأن المطلوب من الإمام ونحوه درء المفسد وجلب المصالح بحسب الإمكان، في كل زمان ومكان، وليس الخبر كالعيان، ولذا قال عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه: (تحدث للناس أقضية بمقدار ما أحدثوا من الفجور).

رابعاً: وبناء على ما سبق ينبغي على الإمام أن يجعل من الخراج على البلاد ما فيه مصلحة المسلمين، وعمارة الأرض من غير تضيق، فلا يحل له أن يفرض شيئاً على المرافق العامة، مثل المياه والمراعى والطرق والمنازل المباحة فإن الله لم يجعل ذلك لسلطان ولا لغيره، ولو كانت

البلاد فتحت عنوة، فعلى الإمام أن يترك ذلك كله، ومن ترك شيئاً لله
عوضه خيراً منه، وما عند الله خير وأبقى.

قال رسول الله (ﷺ):

- اللهم من ولى من امر امتى شيئاً فرفق بهم فافرق به.

- المسلمون شركاء فى ثلاثه، فى الكلاً والماء والنار.

خامساً: يحذر الإمام الأمير أن يضلّه علماء السوء، بتزيين الطمع وترك
الورع فإن ملاك الدين الورع، وفساد الدين والدنيا الطمع، والورع أن
يترك المسلم مالا بأس به، خوفاً من الوقوع فيما به بأس، فعلى الأمير
الالتزام بالورع فى جميع الأمور: (ولله خزائن السماوات والأرض،
ولكن المنافقين لا يفقهون) ٧/المنافقون.

سادساً: وأما السلطان الذى لا يمكس - يفرض المكوس على الرعية - ولم
يلاحظ عليه ظلم، فشهادته مقبولة فى منفعه الدنيوية، وكذا كل من
عرف بالخير والصدق وعدم الظلم والحمية الجاهلية من أعوانه
ودائرتة.

المسألة السادسة: يسأل الأسقيا عن حكم الشرع فى ثلاث قضايا مهمه جدا
وبخاصة الأولى منها :

١ - هناك أناس لايتوارثون على الكتاب والسنة، وإنما يأخذ مال الميت ابن أخته مثلا، وبقي هؤلاء الناس على هذه الحالة منذ زمن طويل حتى عهد الأسقيا حيث وجد بأيديهم أموالا كثيرة. وهنا يتساءل الأمير:

- هل تصدر هذه الأموال لصالح بيت المال.

- أو تترك بأيديهم، ويجبرون على التوارث حسب الشريعة.

وهناك نوع آخر من الناس يقرون الميراث كما فرض الله تعالى، ولكن إذا كان فى الورثة كبير استولى على جميع التركة، وقال: (هذا مال إخوتى، وأنا بمنزلة أبيهم) فيعطى الزوجة ونحوها نصيبا، ويستولى على الباقي، يتصرف فيه كيف يشاء، من غير تكليف، أو رضا أحد منهم، ولايتعرض له أحد فى ذلك مدة حياته، حتى إذا مات استولى على تركته الأقوى أيضا، وبعضهم لايرث الزوجة، ولاغيرها من النساء.

وفى حوزة بعضهم عبيد يباعون، ولايوهبون، إنما يقولون: (عبيد السلطنة لمن يرثها عن الميت كابن الأخت مثلا) وأما غير هؤلاء العبيد ونحوهم لمن يرثها عن الميت كابن الأخت مثلا) وأما غير هؤلاء العبيد ونحوهم من تركة ميتهم فهو على حالهم فى تركاتهم يأخذها من بعده ملكا بطريق الشريعة، أو طريق عوائد الجاهلية:

- فهل تصدر أموالهم لصالح بيت المال أم لا؟

٢- وهنا يتحدث عن بعض المسلمين الذين أخرجهم العدو من أرضهم وبلادهم وسكنوا بلاد قوم آخرين، ثم خرج العدو من هاتيك البلاد فبقيت خالية لم يرجع إليها أهلوها، فأخذ بعض الناس يزرعون في مزارعها، ولكن أصحاب هذه الاراضى يعترضون، يقولون: (لا تزرعوا في أرضنا إلا بالإيجار) ويقول الآخرون: (بل الأرض لله، وقد خرجتم منها، وتركتموها معطلة فلا نعطيكم شيئاً من الأجرة فيها) وهؤلاء وهؤلاء جميعاً تحت حكم سلطان واحد، لا يظلم أحدا منهم:

- فهل من حقهم أن يمنعوا الناس من زراعتها والرعى فيها؟

٣- وتحدث القضية الأخيرة عن المحاربين من قبائل الفلاني أو غيرهم إذ هم ممن يدعون الإسلام، وهم مع هذا يسكنون مع من يحاربوننا، ملازمون لهم في الحل والترحال، يخالطونهم في كل شيء من أحوالهم وأموالهم وأمورهم وخيلهم، يغزون معهم ويحاربون، هذا هو الغالب عليهم، وإن كان منهم من يخالط هؤلاء المحاربين، ولكنهم لا يحاربون معهم، وقد جاء كل هؤلاء إلينا فقالوا: (لا نقدر على الخروج على الكفار، نخاف على أنفسنا لأننا مساكين مستضعفون، لا نستطيع الدفع عن أنفسنا) فرددنا إليهم أموالهم، وطلبنا منهم أن يفترقوا من الكفار، وأن يخرجوا عنهم:

- فهل نترك غزو المحاربين لئلا نضر أولئك المسلمين الذين هم معهم وأبوا أن يفارقوهم، أولا بد من غزوهم، وإن كان الضرر يمكن أن يلحق من معهم من المسلمين المشار إليهم.

وفى نهاية المسألة يقول الأسقيا: (لقد شوشنى فى ذلك بعض فقهاء بلدنا حتى توقفت عنهم) أى توقف عن هؤلاء المسلمين المخالطين للكفار، فلم يتخذ بشأنهم شيئا من رأى أو قرار.

- **ويجب الإمام عن هذى التساؤلات كما يلى:**

أولاً: إن القوم الذين لا يتوارثون على الكتاب، إنما يرث منهم الخال وابن الأخت وابن الخال مثلاً، فإن رأوا أن ذلك حلالاً، وجحدوا شرائع الإسلام فى الميراث فهم الكفار، وإن لم يجحدوا الميراث وأقروا أنهم عصاة فليؤمروا بالتوبة والرجوع إلى فرائض الله فى الميراث فيما يستقبل من الزمان، فإن أبوا فللسلطان أن يأخذ أموالهم كلها، وإن تابوا فالرأى أن يترك من أموالهم ما ثبت أنهم كسبوه من حلال، وأن يقسم معهم ماسواه، فيأخذ السلطان النصف، ويترك لهم النصف الآخر.

وأما الذين يستولى منهم أكبر الأشقاء على التركة، ويقول: (هذا مال إخوانى، وأنا كأبيهم، أحفظ لهم أموالهم، وأرييهم) فإنهم يؤمرون بالتوبة، ويأخذ السلطان الحق من القوى يعطيه للضعيف، وينصفه من غريمه.

اما الذين لا يورثون الزوجة، ولا غيرها من النساء فهم كالفریق الأول على التفضیل المشار إليه، أى إن جحدوا أحكام الميراث كانوا كفارا، فإن لم يجحدوا أو يستحلوا كانوا عصاة يؤمرون بالتوبة والرجوع إلى حكم الله.

والواقع أن قضية الميراث قضية خطيرة جدا فإن بعض الناس الآن يستولى على التركة كلها، لا يعطى أحد الوارثين منها شيئا، وذلك مثل الأخ الأكبر أو الأم أوهما معا، وبعض الناس لا يورث البنات، بحجة أن مال الميت ينتقل إلى الأزواج، وهم لا يمتنون إلى المورث بصلة، وقد وقفت طويلا أمام قوله تعالى يختم آيات المواريث فى سورة النساء: (تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار، خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله، ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها، وله عذاب مهين) آية ١٣، ١٤.

على آية حال فإن الإمام المغيلى لا يترك قضية الميراث قبل أن يبين أن العبيد الذين يتوارثون على أنهم عبيد السلطنة لمن يرثها عن الميت - كابن الأخت مثلا - فهم كالحبس أو الوقف من عند الأجداد الأولين لإعانة السلطان منهم، فيبقى هؤلاء العبيد فى خدمة السلطان من العائلة، وليس لأمر المسلمين أن يأخذ هؤلاء العبيد ويجعلهم فى بيت المال، إلا الذين ثبت أن أصلهم غصب أو نحوه، وأما الذين يثبت ذاك فيهم، فهم حبس على من هم له فى عوائدهم.

ثانياً: وأما الذين طردهم العدو عن أرضهم فتركوا سكنها فليس لهم أن يعطوها، ولا أن يأخذوا أجرة ممن يزرع فى مزارعها، ويرعى فى

مراعيها، وانما لهم أن ينتفعوا بها، أو يتركوها لمن ينتفع بها حتى يرجعوا إليها، إن شاء الله.

ثالثاً: وأما المحاربون فلا بد من غزوهم، ولا بأس فيمن يصاب بينهم من أولئك المسلمين، لأنهم ظلموا أنفسهم بالنزول مع الكفار المحاربين، بحيث لم تستطيعوا تمييز المسلمين عن الكفار، ولا أموال الأولين عن أموال الآخرين، مما يتسبب عنه خسائر في أنفس المسلمين وأموالهم، ولكن إذا استطعتم تمييز ما يخص المسلمين فالواجب تجنب الإضرار به، ورده إلى أهله.

وذلك كله إذا لم يسكنوا مع الكفار اختياراً، ولم يغيروا معهم، ولم يعينوهم، وأما من سكن معهم اختياراً، وكان يغير معهم، ويعينهم على الفساد، فهذا منهم فاقتلوه، وانهبوا أمواله، ولا تقبلوا له توبة إذا مكنكم الله منه، ذكر ابوالقاسم البرزلي في كتبه مائنه: وقد ظفر السلطان بفرقة من بوادي إفريقية، وجلهم مستغرقو الذمة^(١)، فافتي شيخنا ابن عرفة بإباحة أموالهم بالأغلب، حتى يتحقق أصل الحلال منهم، قال: لأنهم عصاة بمكاثرة المحاربين، وتكثير سوادهم، ولم يجعل لهم حرمة من بان بنفسه، ولم يخالطهم، وهذا إذا وجد مندوحة عنهم، والا فهو كالمكرة في بلاد الحرب إذا لم يستطع الخروج من بلاده، وخاف على أهله ونفسه وماله وولده.

(١) لعله يقصد أن هؤلاء القوم قد أكثروا من الحرام في أموالهم، حتى لم يعد التمييز ممكناً بين الحلال والحرام من هذى الأموال.

المسألة السابعة: تتناول بعضا من أحوال أهل صنغاي مما يأباه الإسلام ويرفضه، مثل:

١- إن بعض الدجالين المشعوذين يزعمون أنهم يعلمون شيئا من الغيب بالخط والرمل ونحوه، أو بأحوال النجوم، أو بأخبار الجن، أو بشيء من أصوات الطير، أو حركاتها أونحو ذلك.

٢- ومنهم من يزعم أنه يكتب لجلب المصالح كسعة الرزق، والمحبة، ودرء المفسد كهزم الأعداء فى الحرب، ومنع الحديد من القطع، والسم من الضر، ونحو ذلك من الضرر، ونحو ذلك من دعاوى السحرة وأفعالهم.

٣- ومنهم من يطفف الميكال والميزان بالزيادة والنقصان.

٤- ومنهم من يعش الذهب والفضة بالنحاس، أو يأبى أن ينزع التراب من التبر (الذهب).

٥- أو ينفخ فى اللحم.

٦- أو يخلط اللبن بالماء وغير ذلك من الغش.

٧- وبعضهم إذا اشترى السلعة حازها وملكها. وذهب بها قبل أن يدفع لصاحبها ثمنها، فإذا ندم أو لم يبيعها بربح وطلب منه ربها الثمن قال له: خذ سلعتك، أو اصبر حتى نبيعها.

٨- ومنهم من يبيع الأمة، ويحوزها المشتري، ولا يبالون بالاستبراء، فإذا ظهر بها حمل تنازعا فيه، وذلك كثير.

٩- ومن منكرهم، اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق والطرقات، وعدم احتجاب المرأة عن أخي زوجها، وابن عمه، أو صاحبه.

١٠- ومن منكرهم، كشف عورات الحرائر والإماء، حتى إن عوائد أهل جنى البنت لاتستر شيئا من عورتها مادامت بكرا، ولو بلغت خمسين سنة، وكانت شابة من أجمل النساء، تخرج بين الناس عريانة، بلا ستر أصلا وهي بين أبيها وإخوتها كذلك حتى تتزوج، ولو كانت بنت السلطان أو القاضي، وتلك عادة مطردة بينهم.

وقد أجاب المغيلي عن المسألة الأخيرة بما يلي:

إن كل ما ذكر عن أهل تلك البلاد عظيم، فواجب على أمير المسلمين، وكل من له قدرة، أو يد من المؤمنين أن يغيرها تيك المناكر عليها:

أولاً: من يزعم أنه يعلم الغيب بشيء من تلك الأمور، أو غيرها فإنه كاذب ومن صدقه كفر، فواجب أن يوقفوا للتوبة تحت السيف، فمن تاب ترك، ومن أبى قتل بالسيف كفرا، فلا يغسل، ولا يدفن في مقابر المسلمين، قال رسول الله (ﷺ): (من صدق كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ).

وكذلك يوقف تحت السيف كل ساحر وساحرة، وكل من يزعم أن عنده من الطلاس والعزائم ونحوها ما يجلب الرزق، أو يهزم العدو، أو نحو ذلك فمن تاب منهم ترك، ومن أبى قتل، وكل من يزعم أنه إنما يكتب لذلك من كتاب الله، أو من الكلام الطيب، فلا تصدقوه، إنما هو كاذب، فالواجب زجره، وإن لم يرجع فلينكل به، سدا للذريعة، وحفظا للشرعة والعقيدة.

ثانياً: أما التطفيف فهو حرام بما جاء في الكتاب والسنة، وبإجماع علماء الأمة ويجب على أمير المؤمنين أن يجعل أميرا على الأسواق، وحفظ الأرزاق، فليصلح موازين كل بلد على نسبة واحدة، بتقويم الميزان والوزن، وتسوية الصنوج، حتى لو فرقت مائة مثقال بالصنوج كلها، لا ينقص، ولو جمعتها بتلك الصنوج لا تزيد، إلا ما لا بال به من الزيادة والنقص، وكذلك يجب إصلاح المكايل كبارها وصغارها حتى تكون كلها على نسبة واحدة.

ولابد من عرض الموازين والمكايل باستمرار، فمن ظهرت عليه الخيانة في شيء من الوزن أو الكيل فعاقبوه وأخرجوه من أسواق المسلمين.

ويحدد الإمام المغيلي كيفية ضبط الموازين والمكايل التي كانت على أيامه بهذه الطريقة:

أ- الموازين: يرى الإمام أنه يمكن أن يبسط الوازن جلدا صحيحا لينا أملس، يوضع الميزان فوقه حتى يعتدل ويقتسم، ثم يوضع التبر في كفة، وذلك برفق شديد، وفي الكفة الأخرى توضع الصنوج، بعدها

يرفع الميزان من غير تميل، ولاتسنيده، ولاحيلة، ثم يهز حتى يسكن، ويعتدل لسان الميزان في وسط القبة، ساكنا بلاحيلة، فيعطى الذى فى الكفة لصاحبه، ويجمع ماتساقط على الجلد ليرد إلى أصله الذى اخذ منه.

ب- المكاييل: يرى الإمام أن صفة الكيل الصحيح أن يوضع المكيال معتدلاً ثم يصب فيه مايراد كيـله حتى يمتلئ امتلاء كاملاً، من غير تركين، ولاتسنيده ولاهز، ولاحيلة، إنما يعتدل المكيال فى مكانه ووضعـه ويصب فيه حتى يمتلئ بطنه.

ثالثاً: جميع أنواع الغش حرام بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة، وعلى أمير المؤمنين أن يزجر أهل الغش والخديعة أعظم زجر، ومن له من ذلك الغش مال فهو فىء، يجعله الأمير فى مصالح المسلمين.

رابعاً: إن البيع لازم بمجرد القول فقط، فضلاً عن المعاطاة، أى أن يأخذ البائع الثمن، ويأخذ المشتري السلعة، فإن أبى أحد الطرفين بعد الاتفاق أن يعطى الثمن أو السلعة أخذ منه كرها، رغماً عنه، فإن لم يوجد بيد المشتري - مثلاً - غير سلعة غريمه أخذها الحاكم، وباعها على ذمته، ثم قضى لهذا الغريم بثمن السلعة، فإن فضل شيء فهو له، وإن بقى عليه شيء لاحقه الغريم بالمطالبة، وليس للمشتري أن يرد السلعة إلى بائعها إلا برضاه، أو بعيب قديم كان فيها.

خامساً: من باع أمة قبل أن يستبريها من مائه-منيه-وأسلمها للمشتري فهو من الفاسقين، الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض، فعلى الأمير أن يزجره عن ذلك بالعقوبة الرادعة له، ولغيره، ولا يصدق في قوله (لم أطأها) إلا إذا كانت من القبح بحيث يستبعد احتمال وطئها، ويقر البائع بأنه لم يمسه ولم يجامعها.

فعلى حاكم المسلمين أن يلزم الناس بالاستبراء في كل أمة يتخذ مثلها في الفراش، وإن أنكر سيدها أنه وطئها، وفي كل أمة أقر السيد بوطئها، وأثبت عليه ذلك، وإن كانت قبيحة الشكل، أودعى استبراءها، والمتعارف عليه أن توضع عند أمين حتى تحيض مثلاً للتأكد من استبرائها، وكل أمة بيعت في أول حيضها، فذاك استبراء لها يكفي البائع والمشتري.

سادساً: إن من أعظم المنكرات اختلاط الرجال بالنساء وكشف العورات، فواجب على أمير المؤمنين أن يجتهد في منع ذلك كله بما يستطيع، وأن يجعل له أمناء يحتسبون على ذلك ليلاً ونهاراً، سرا وجهاراً، وليس هذا من باب التجسس على المسلمين، وإنما هو حسن الرعاية، وردع المجرمين، لاسيما إذا شاع الفساد فلا في البلاد.

ومن الصواب الواجب أن تنقل كل امرأة عن مكان التهمة، وأن يجعل الحاكم أمناء يطوفون بالليل والنهار والطرقات، فكل من رآه يتكلم مع أجنبية أودخل عليها، أو ينظر إليها، فليأخذوه، وليقدموه إلى متولى الحسبة ليغنفه ويزجره بما يليق بمثله، على حسب سوء فعله، وليس لهذا حد محدود،

ولا ضرب معدود، إنما هو موكول إلى نظر الحاكم الذى يجب أن يتقى الله، وأن ينظر إلى درء المفسد، وجلب المصالح بالتقوى، لا بالهوى.

فإن قيل: (فأين الأمين الذى يصلح لذلك، ويؤمن على هذا الأمر حتى يجعله الأمير بيده، ويفوضه إليه، فإنه معدوم فى هذا الزمان، لاسيما فى هذه الأوطان^(١)) ويجيب الإمام المغيلى عن هذا التساؤل بقوله:

ان ارتكاب أخف الضررين واجب اجماعا، وضرر الحسبة أخف من ضرر تركها بلاشك، وأيضا فان مفسدة تعدى: (الناظر)^(١) يمكن درؤها بالبعد عن أماكن التهم، كالمشى فى الليل ونحوه من الخلوات، وليس هناك كبير ضرر على الناس فى اجتناب ذلك غالبا، واما مفسدة ترك الاحتساب على الفاسقين والفاسقات - لاسيما فى الخلوات الظاهرة التهمة - فلا سييل لدرئها، ولاسيما فى هذا العصر، الكثير الشر فى السودان الغربى ونحوه.

سابعا: إن ما ذكر من عادة أهل جنى فى أن البكر لاتستر عورتها حتى تتزوج هو منكر من أكبر المنكرات، وأقبح القبائح، لم يسمع بمثله فى شيء من بلاد المسلمين، بل لا يرضى به حتى اليهود والنصارى، فكيف يزعم هؤلاء أنهم مسلمون - إنا لله وإنا إليه راجعون - فحاشا المؤمنين المسلمين أن يفعلوا مثل هذا، ويتواطأ عليه خلفا عن سلف فواجب على هؤلاء أن يتوبوا إلى الله - عز وجل، وان يبادروا إلى

(١) يقصد بلاد صنگاي

(٢) الناظر إلى النساء وعوراتهن بشهوة.

تغيير ذلك وغيره من المنكرات عاجلا، ويجب على ولى الأمر أن يجتهد فى ردعهم وردهم إلى الصواب، ورد كل من كان تحت حكمه وسلطانه إلى العمل بشرائع الإسلام، فإن هذا من افضل الجهاد وأهمه.

وليبادر ولى الأمر لتغيير المنكرات كلها، بحسب ما أراد الله - لا بحسب هواه - من رأى السديد فى تغيير المنكر، فإن لكل شىء وجه ينظر إليه والظالم أحق ان يحمل عليه، ولذا قال عمر بن عبد العزيز: (تحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من الفجور).

وفى نهاية حديثه ينصح المغيلى الأسقى قائلا:

فاتق الله تعالى، وانظر لنفسك قبل الفوت، فإنه لا بد من الموت، قال تعالى: (ومن يتق الله يجعل له مخرجا، ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومن يتوكل على الله فهو حسبه، إن الله بالغ أمره، قد جعل الله لكل شىء قدرا^(١)).

وقال تعالى: (كل نفس ذائقة الموت، وإنما توفون أجوركم يوم القيامة، فمن زحزح عن النار، وأدخل الجنة، فقد فاز، وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور)^(٢) صدق الله العظيم ونبيه الكريم، ونحن على ذلك من الشاهدين.

(١) ٣، ٢/الطلاق.

(٢) ١٨٥/آل عمران.

ثانياً

مصباح الأرواح فى أصول الفلاح

حول يهود توات

يقع الكتاب - أو قل الكتيب - مع مقدمة المحقق الأستاذ رابح بونار - رحمه الله - فى سبع وسبعين صفحة من القطع الصغير، تقع المقدمة وحدها فى بضع وعشرين صفحة، أشار فيها المحقق إلى:

- ١- تناول عصر المؤلف فى ترجمة مختصرة لحياته ومراسلته للسيوطى المصرى.
- ٢- علاقته باليهود فى توات^(١) وشدته عليهم ورد الفعل عند غيره من العلماء، ثم قدوم الإمام إلى فاس لمناظرة مخالفة وما كان بينه وبين أمير فاس وعلمائه.
- ٣- رحلاته فى الغرب الإفريقى لتشر الإسلام وفى هذى الأثناء تمكن اليهود من اغتيال ابنه عبد الجبار ومن ثم عودة الإمام إلى توات فما لبث أن لبي نداء ربه سنة ٩٠٩هـ.
- ٤- مؤلفات الإمام المغبلى فذكر أربعة عشر مؤلفاً، منها: مصباح الأرواح فى أصول الفلاح، وهى موضع حديثنا الآن.
- ٥- منهج التحقيق.

(١) ذكر لى أحد الزملاء أنه قرأ أن كل يهود العالم يتمنون العودة إلى فلسطين عدا يهود المغرب الذين يتمنون العودة إلى توات.

وقد أفدنا بمقدمة المحقق هنا، وكذا مقدمة أسئلة الأسقيا التي كتبها
الأستاذ عبد الفتاح زبابدية.

ومن الجدير ذكره هنا قبل استعراض الرسالة أن نشير إلى ما يلي:

١- إن أحد الفقهاء الأجلاء، الشيخ المكي الحاج أحمد الإدريسي هو
الذي اعطى هذا الكتاب عنوانه: (مصباح الأرواح في أصول الفلاح) كما قام
بإرساله مع مجموعة أخرى من الرسائل إلى فاس وتلمسان.

٢- إن الإمام المغيلي لم يكن وحده الحائق على تفريط حكام المسلمين
حتى استطاع اليهود أن يستحوذوا على أرباب الشوكة في هذه الفترة، ولذا
نجد بعض معاصري الإمام يعطل رغبته في مغادرة تلمسان بقوله:

تلمسان أرض لاتليق بحالنا ولكن لطف الله نسأل في القضا
وكيف يحب المرء أرضا يسوسها يهود وفجار ومن ليس يرتضى

ويتكون نص الكتاب نفسه من مقدمة وثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار.

الفصل الثاني: فيما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار.

الفصل الثالث: فيما عليه يهود هذا الزمان في أكثر الأوطان.

ففى المقدمة بعد البسملة والحمد لله والثناء على سيد الخلق (ﷺ)
وعن خلفائه وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين يقول
الإمام:

هذا الكتاب من عبد الله تعالى، محمد عبد الكريم المغيلى التلمسانى ...
إلى كل مسلم ومسلمة، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد فقد سألتنى
بعض الأخيار عما يجب من الجزية والصغار، وعما عليه أكثر يهود هذا
الزمان من التعدى والطغيان والتمرد على الأحكام الشرعية، بتولية أرباب
الشوكة، أو خدمة السلطان، فأقول والله المستعان، وهنا يبدأ:

الفصل الأول : فيما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار: ويستفتح الإمام
بقوله تعالى: (الخبيثات للخبِيثين، والخبِيثون للخبِيثات، والطيبات للطيبين
والطيبون للطيبات)^(١) وكل جنس - من الحيوان - لا يَألف إلا جنسه
(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)^(٢) ويقول تعالى: (ياأيها الذين
آمنوا: لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم
منكم فإنه منهم، إن الله لايهدى القوم الظالمين)^(٣) وفى هذا المعنى أنشد الإمام
هذه الأبيات:

(١) ٢٥/النور.

(٢) ٧١/التوبة.

(٣) ٥١/المائدة.

إذا قرب الإنسان أحيار قومه وأعرض عن أشرارهم فهو صالح
وإن قرب الإنسان أشرار قومه وأعرض عن أخبارهم فهو صالح
وكل امرئ ينبيك عن قرينه وذاك أمر فى البرية واضح

والواقع أنه لا يقرب كافرا من نفسه أو عياله أو يستعمله فى أعماله، أو يجعل بيده شيئا من ماله إلا من لا دين له، ولا عقل، ولا مروءة.

أما أنه لا دين له فبأدلة عقلية، ونصوص شرعية، وذلك أن الله تعالى قد ركب فى طبع كل إنسان أنه لا يرضى من أحد من عبيده أن يقرب عدوا من أعدائه، ولا أن يقطع حبيبا من أحبائه، لأن كل ماتراه حقا على عبدك من مقاطعة أعدائك ومواصلة أحبائك، وغير ذلك فله - تعالى - عليك أعظم من ذلك، لأنه - عز وجل - خلقك، وسواك بيده، وبيده ما ينفعك، وما يضرك.

فكيف يرضى لك أن تقترب من أعدائه، أو تقاطع حبيبا من أحبائه، لأجل شهوة من شهواتك، وأنت لاترضى هذه لأحد ممن ينتسب لك، حتى لو أنك اطلعت على حبيب من أحبائك قد قرب عدوا من أعدائك، لكرهت ذلك منه، ونفر قلبك عنه، ولا تقبل منه عذرا، حتى يبعد عنه أعداءك (كذلك يضرب الله الأمثال)^(١) أمثالكم من أنفسكم، وماملكت أيمانكم (وما يعقلها الا العالمون)^(٢) ويقول الله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)^(٣) وفى هذا المعنى يقول الإمام المغيلى:

(١) الرعد/١٧.

(٢) العنكبوت . ٤٣.

(٣) الأنبياء. ٧.

حبیبی من یعادى من نعادى ويشفى ما بقلبی من الأعادى
ويعلى رایتی بین البرایا^(١) ويفنى عن هواه فى مرادى

وكل مؤمن حقيقى لابد، ان يكون شديدا على الكفار، رحیما بالمؤمنين، وبرهان هذا أن كل مؤمن لابد أن يحب النبى (ﷺ): (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده، والناس أجمعين) وكل من يحب النبى لابد أن يكون معه، لقوله (ﷺ): (المرء مع من احب) وكل من كان معه لابد أن يكون شديدا على الكفار، رحیما بالمؤمنين، لقول الله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم)^(٢).

فذكر الذين يحبون نبيه (ﷺ) بلفظ (الذين معه)، تنبيها على عظيم ثوابهم، ووصفهم بأنهم (أشداء على الكفار، رحماء بينهم) تنبيها على من لازم محبتهم، ومن فسر (الذين) بالصحابة لم يرد الحصر بينهم، والتخصيص لهم، وإنما ذكرهم - دون غيرهم - على وجه التعظيم والمبالغة فى مدحهم، وكونهم القدوة والمثل، فهم أئمة الأمة، وجميع الأحاب من المسلمين على إثرهم.

فمعنى الآية الأخيرة: محمد رسول الله (ﷺ) والذين معه اليوم فى زمرته، وهم المؤمنون به، الموصوفون بمحبته أشداء على أعدائه رحماء بأمتة، ولذا قال القاضى عياض (ت ٥٤٤هـ) فى فصل حب النبى (ﷺ):

(١) الخلق.

(٢) ٢٩/الفتح.

(منها محبته لمن أحب النبي ﷺ) ومن هدى بسببه، من آل بيته وصحابته، من المهاجرين والأنصار، وعداء من عاداهم، وبغض من أبغضهم، فالحقيقة أن من أحب إنسانا أحب كل شيء يحبه، وهذه سيرة السلف، حتى في المباحات، وشهوات النفس، فقد قال أنس - رضى الله عنه - حين رأى النبي ﷺ يتبع الدباء^(١) من حوالى القصعة: فمازلت أحب الدباء من يؤمئذ).

ومنها شفقتة على أمة النبي ﷺ ونصحه لهم، وسعيه فى مصالحهم، ورفع المضار عنهم، كما كان النبي ﷺ بالمؤمنين رءوفا رحيمًا.

ومنها بغض من أبغض الله ورسوله، ومعاداة من عاداه، ومجانبة من خالف سنته، وابتدع فى دينه، وكراهية كل من يخالف شريعته، قال تعالى: (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر، يوادن من حاد الله ورسوله)^(٢) وهؤلاء أصحاب النبي ﷺ قد قتلوا أحبائهم، وقتلوا آبائهم فى مرضاته ﷺ وقال له محمد بن عبد الله بن أبى سلول: (لوشئت لأثيتك برأسه)، يعنى أباه..... انتهى مقاله القاضى عياض.

ويقص الإمام المغيلى ماروى عن سيدى إبراهيم المصمودى -قطب تلمسان فى ذلك الزمان - أنه كان يجلس عند أحد العطارين فى دكانه، فقصدته يوما على عادته، وإذا به قد رأى يهود واقفا عليه، فولى الشيخ إلى بيته، فبلغ الرجل ذلك، فجاء إليه، وطلب أن يدخل عليه، فغلق فى وجهه، ولم يفتح

(١) القرع.

(٢) ٢٢/المجادلة.

له وقال: وجه أقبلت به على عدو الله ورسوله، لا تقبل به على حبيب الله ورسوله أونحو هذا. كما روى عن أحد العلماء الأتقياء أنه إذا أقام فى بلد يسكنه أولياء اليهود أسرع الخطا إذا مر على ديارهم، قائلا لمن معه: (اسرعوا لئلا ينزل على أولياء اليهود غضب فيصيبكم معه) فلا يزال يجد فى السير حتى يبتعد عن منازلهم.

فهذه صفة أحباب رسول الله (ﷺ) وفعلهم فى أعدائه وكل من كان فى جہتهم، ولو كانوا من آبائهم، وإخوانهم، أو عشيرتهم، فما أكذب قوما يزعمون أنهم يؤمنون بالنبي (ﷺ) ويحبونه، وهم مع هذا يقربون من أنفسهم وأهلهم أعداءه، ويتولون أشد الناس عداوة له ويقاطعون لأجلهم احباءه، حتى إنهم يؤوون اليهود اليهم، يقربونهم ويحاربون العلماء عليهم (أولئك الذين كفروا بربهم، وأولئك الأغلال فى أعناقهم، وأولئك أصحاب النار، هم فيها خالدون)^(١).

وقال تعالى :

يا أيها الذين آمنوا، لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منكم فإنه منهم، إن الله لا يهدى القوم الظالمين^(٢).

بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما، الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، أيبتنون عندهم العزة، فإن العزة لله^(٣) جميعا.

(١) ٥/الرعد.

(٢) ٥١/المائدة.

(٣) ١٣٨، ١٣٩/النساء.

ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا، لبئى ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم، وفى العذاب هم خالدون، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء، ولكن كثيرا منهم فاسقون^(١).

لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم^(٢).

لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة، ويحذركم الله نفسه، وإلى الله المصير^(٣).

وعليه فقد أنشد الإمام المغيلى:

فى حب النبى يقتضى بغض اليهود	فاندم على ماقد مضى لاتعود
كيف يا من قرب أعداء النبى	فى القبر والحشر إلى نار الوقود
من ذا الذى يشفع فيه إذا دنت	من وجهه الذى أرضى به اليهود

وأما بيان كونه لاعقل له، فبأدلة عقلية، ونصوص شرعية أيضا، وذلك أن أول عقل المرء أن يقرب من أبواب منفعته أحبابه، وأن من أعظم أبواب مضرته أعداءه، فعلى كل عاقل أن يقترب من أحبائه، وأن يبتعد عن أعدائه بقدر طاقته، أن يبتعد بنفسه وأهله وماله، ومن خفى هذا عنه فالحمار أعقل منه، لأنه لاعدو لنا مثل أعداء نبيينا وسيدنا، ومولانا وشفيعنا، محمد (ﷺ) لاسيما إخوان القردة، فإنهم أشد الناس عداوة لنا.

قال تعالى: ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم، والله يختص برحمته من يشاء^(٤).

(١) ٨٠، ٨١/المائدة.	(٢) ٢٢/المجادلة.
(٣) ٢٨/المائدة.	(٤) ١٠٥/البقرة.

- ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء. (١)
- لتجدون أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا. (٢)
- ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم، من بعد ماتبين لهم الحق. (٣)
- يأيها الذين آمنوا، إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب، يردوكم بعد إيمانكم كافرين. (٤)

ويحكى الإمام أن أحد القضاة استعمل يهوديا فى أشغاله، فيقول هذا القاضى نادما: (وكانت منى زلة فى استخدامى، إذ طننت أن تخديمه من إذلاله) فكان يتصرف فى أشغال مخدمه وأعماله، مظهرا النصيحة، وذات مرة أعطاه الثياب يغسلها، وهو يراقبه حتى عرضت حاجة، فذهب ورجع مسرعا ليجد اليهودى فوق الثياب يبول عليها، يقول القاضى: (فربطته، وضربتته، ماشاء الله، وتبت عن أن أقرب جميع أعداء الله).

وروى بعض الناس أنه رأى يهودية تعجن خبز مسلم، وتأخذ القمل من رأسها وتعصره بين أظافرها، وتعجن ، قبل أن تغسل يديها، ويذكر الإمام المغيلى أن الاخيار فى هذه كثيرة، ولايستبعد هذا عليهم-وأعظم من هذا-إلا ضعيف البصر، أو من عميت بصيرته، ألم تر إلى قوله تعالى:

-
- (١) ٨٩/النساء.
 - (٢) ٨٢/المائدة.
 - (٣) ١٠٩/البقرة.
 - (٤) ١٠٠/آل عمران.

(ياأيها الذين آمنوا: لاتتخذوا بطانة من دونكم، لايألونكم خبالا، ودوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم، وما تخفى صدورهم أكبر، قد بينا لكم الآيات، إن كنتم تعقلون)^(١).

وأما بيان كونه لامروءة له فبأدلة عقلية ونصوص شرعية أيضا، وذلك أن كل ذى همة عالية ونفس مرضية لابد أن ينفر بقلبه وجوارحه، وطبعه على كل من يعتقد نقصه ويقع فى سبه، ولو كان أقرب الناس إليه كأمه وأبيه، ولذا تعظم العداوة والبغضاء بين أكثر الأقربين، لاسيما إن كان كل منهما يسم الآخر ويصمة بالضلال فى مذهبه، أو يطعن عليه فى الدين، ولذلك قيل:

كل العداوة قد ترجى مودتها إلا عداوة من عاداك فى الدين

وقد علمنا طعن الكفار علينا فى الدين، وتقولهم فى ديننا، لاسيما إخوان القردة، فإنهم أشد الناس عداوة لنا ولنبيينا وحبينا ومولانا وشفيعنا، فما أقل همة من لا ينفر عنهم بطبعه وجوارحه وقلبه، وما أخس وأخزى من يسمح لهم بقرية، لأنه ما من احد منهم ينظر إلينا إلا ولسان حالة ناطق ببغضنا وسبنا، والطعن علينا فى ديننا، حتى إنهم حرموا على أنفسهم ذبائحنا وأطعمتنا، والطبخ فى قدورنا، والأكل فى آئيتنا، واعظم من هذا طعنهم فى ديننا، واستهزاؤهم بصلاتنا، وما يتعرضون به لسيدنا ونبيينا ومولانا وشفيعنا (ﷺ) ولذا قال تعالى:

ياأيها الذين آمنوا، لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق.^(٢)

(١) ١١٨/آل عمران.

(٢) ١/الممتحنة.

وقد حكى الإمام القرافى يا أيها الذين آمنوا، لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء، واتقوا الله، إن كنتم مؤمنين. (١)

(ت ٦٨٤هـ) أن السلطان غضب على الشيخ أبى الوليد الطرطوشى (ت ٥٢٠هـ) فأمر بإحضاره عازما على عقوبته، فلما دخل الشيخ عليه رأى وزيرا من الرهبان جالسا بإزائه، فقال الشيخ - رحمه الله ورضى عنه:

يا أيها الملك الذى جوده يطلبه القاصد والراغب
إن الذى شرفت من أجله (٢) يزعم هذا (٣) أنه كاذب

فاشتد غضب السلطان حين سمع الأبيات، وأمر بالراهب فسحب وضرب وقتل، وأقبل السلطان على الشيخ أبى الوليد يحدثه، وأكرمه بعد أن عزم على إيذائه، وهذا الخبر العظيم إنما حصل للشيخ والسلطان من استحضارهما بغض الراهب للنبي (ﷺ) فلم يبال الشيخ -رضى الله عنه- بما كان يخشى من غضب السلطان وإذائته، فوفاة الله وكفاه، وقلب لإكرامه قلب الحليفة وأرضاه، ولم يبال السلطان - رحمه الله - بما قلبه الشيخ من هواه فوقاه الله نفسه وهواه، وطهره من قرب عدو الله ورسوله، فهذه بعد أن تولاه.

فكذلك يجب على كل مؤمن أن يستحضر بغض كل كافر بنبينا ومولانا وحبينا وشفيعنا، ويستحضر عظيم طعنهم علينا فى ديننا، وأن كل كافر ولى للشيطان اللعين العدو المبين، فقد استحوذ عليه، فأخذ بعقله، ومجاميع قلبه،

(١) ٥٧/المائدة.

(٢) محمد، (ﷺ)

(٣) الإشارة للراهب.

وقاده من ناصيته، حتى لا يتحرك بحركة، ولا يتكلم بكلمة، إلا عن رايه، فيرى كل مؤمن بنور إيمانه أن كل يهودى إنما هو إبليس بعينه، فيجب أن يفر المسلم عنه بدينه، حتى لا يغتاله بقريه، ودون أن يشعر، وذلك بطريق التقرب لليهودى بشيء من مال المسلم أو أدبه، حتى يوقع فى قلبه شيئاً من حبه فيستوجب سخط ربه، أو يطعم المسلم من طريدة^(١) أو خمر أو جيفة، أو يدخل عليه ربا فى كسبه.

وأخيراً لا ينسى الإمام المغيلى أن يذكر حكم طعام أهل الكتاب فيرى أن ما يصنعه الكتابى من الطعام على ثلاثة أقسام:

١- طعام عمر.

٢- طعام كفر.

٣- طعام مكر.

فطعام العمر ما صنعوه لأكلهم، وهذا هو طعامهم، وهو حل لنا بكراهة لأن مالكا (رَضِيَ عَنْهُ) كره أكله للمسلم، سواء أكان الكتابى من أهل الذمة أو من أهل الحرب، ويقول بعض الفقهاء: ولا يؤكل فى آنيتهم حتى تغسل.

وطعام الكفر ما صنعوه لکنائسهم وأعبادهم، ونحو ذلك من ضلالهم، وهذا ليس من طعامهم، إنما هو طعام كفره، فلا يحل للمسلم، لأنه مما أهل به لغير الله، وقصد به تعظيم الكفر برسول الله (ﷺ).

وطعام المكر ما صنعوه لمسلم يعيش بينهم، فهم أهل الغش والخديعة

(١) ما طردت من وحش ونحوه، مما لا يؤكل لحمه، انظر لسان العرب ٢٥٧/٤.

والعداوة البالغة، فلا يحل لمسلم أن يأكل مما صنعت أيدي الكفار، إذ كيف نأمنهم على أطعمتنا، أم كيف نصدق أنهم أتموا الذبح على الطريقة الإسلامية^(١) وأن الطعام توافرت فيه الضوابط الشرعية ليكون حلالاً؟ وكذا لا يحل لمسلم أن يوكل كافراً في سمسة، أو بيع، أو شراء، أو صرف، لأن الله - تعالى - حقوقاً أوجب القيام بها، وحقوق الله - تعالى - لا يؤمن كافر عليها، وكل ما زعموا أنهم ذبحوا لنا فهو جيفة، وكل ما زعموا أنهم صرفوه لنا فهو ربا، ومن أجل هذا أمر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أن لا يكونوا جزارين ولا صيارفه، وأن يطردوا من أسواق المسلمين كلها، وقال - رضى الله عنه: (إن الله قد أغنى المسلمين بالمسلمين، فلا تستعملوا الكفار في شيء من مالكم).

الفصل الثانى: فيما يلزم أهل الذمة من الجزية والصغار: يقول الله تعالى: (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن بد، وهم ضاغرون)^(٢) فهذا أمر وجوب من الله - تعالى - بقتال اليهود والنصارى، فلا يرفع السيف عن رقابهم إلا بشرط الجزية مع الصغار.

وكيف يمكن أن يترك عدو من أعداء سيد الأولين والآخرين (ﷺ) بين المسلمين فى أرض المسلمين حتى يذعن لما هو أشد من الحرق بالنار من الجزية والصغار؟ وحينئذ يمكن أن يترك بماله وأهله. لأن إذلاله بهذه الطريقة أشقى من قتله ونهب ماله، فلا يصح لنا أن نترك عدواً من أعداء النبى (ﷺ) فى شيء من القرى والأمصار وسائر الأقطار إلا على الجزية والصغار.

(١) انظر إلى سمك مستورد كتبوا عليه: (مذبوح حسب الشريعة الإسلامية) ومنها أن

الأسماك لا تذبح، فإنها ميتة أحلت للمسلمين.

(٢) ٢٩/التوبة.

والجزية مال يفرض على كل ذكر بالغ حر قادر مخالط^(١)، عند تمام كل سنة هجرية، بطريقة شرعية، فقد فرض عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - نحو ثمانية مثاقيل، أربعة منها أصل الجزية، وأربعة أخرى ضريبة على الدخل، فمن كان يستطيع أعطى الثمانية كلها، وإلا دفع أصل الجزية فقط، وكل هذا إن لم يتعد شيئاً من الحدود التى على أهل الذمة، فإن فعل لم يحط عنه شيء للظلم حتى يوفى ما عليه من شروط الذمة كلها، ويخفف عن الضعيف بحسب ضعفه فلاحد لأقلها، وتسقط عن أسلم، أو عجز عن بعضها.

وطريقة أخذها ان يجمعوا يوم أخذها بـمكان مشهور معروف كالسوق ونحوه ويحضرون بأخسه وأسفله قائمين على أقدامهم، وأعوان الشريعة على رءوسهم بما يخوفهم على أنفسهم، حتى يظهر لهم ولغيرهم أن مقصدنا هو إذلالهم بأخذ أموالهم، ويرون أن لنا الفضل فى قبول الجزية منهم وتخليه سبيلهم.

ثم يجند منهم فرد بعد فرد لقبضها، ويدفع دفعة يرى أنه خرج من السيف بها، ونجا من القتل^(٢) بهذه الدفعة، هكذا يفعل احباب سيد الأولين والآخرين بأعداء الله الكافرين، فإن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

ولا يتولى أخذ الجزية منهم الاولى الأمر، أو رجل من اهل الخير، بحيث يكون أخذها وصرفها على يد واحدة، لاعن أيد متعددة، ولذا فكل مايلأخذه الخلائق من يهودهم بأيديهم، ليس بجزية، وإنما هى رشوة لتترك اليهود يتصرفون ويتحركون بحرية، ويترقون فى المناصب.

(١) غير معتزل الحياة فى صومعه أودير.

(٢) لعل ماكان عليه اليهود من التعدى والتحدى هو مادفع المغيلى إلى ماقال.

والتصرف فى الجزية كالفى^(١) تماما، وسيرة أهل العدل فى صرفه أن يسد مالا بد من سده من حصن وسلاح أو غيره، ثم بعطايا آل النبى (ﷺ)

ثم بأرزاق العلماء والمؤذنين، وكل من يده شىء من أمور الدين ومصالح المسلمين، بحسب اجتهاد أولى الأمر والعلماء ثم يعطى الفقهاء، الأحوج فالأحوج، حتى يعمهم جميعهم، إن اتسع المال لهم، ثم يوزع مابقى على جميع الناس بالسوية، الغنى والفقيرة، الأعلى والأدنى، إلا إذا رأى الأمام - أو نائبه - حبس بعض الفىء للنواب، بنية صادقة، ونظر صائب، فإن قل المال وكثر الضلال فليجتهد المسلمون فى صرفها بحسب الإمكان، إذ لا بد من أخذ الجزية من أهل الذمة، وتصغيرهم فى كل زمان، ولو كانوا يُظلمون.^(٢)

ولا يكلف أهل الذمة فوق ما يطيقون، قال تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)^(٣) وقال النبى (ﷺ) (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ولذا لم يشترط الله - تعالى - فى أخذ الجزية منهم إلا أن تكون عن يد وهم صاغرون.

وأما الصغار فحاصله بلزوم الذلة والمسكنة فى أقوالهم وأفعالهم، وجميع أحوالهم، حتى يكونوا بذلك تحت قدم كل مسلم ومسلمة، من حر وحررة، وعبد وأمة، وأول مظاهر الصغار، وصغارهم فى دينهم، بأن ينبذوا جميع ما خالف شريعة محمد (ﷺ) ولو كان من صلاتهم، ولا قراءاتهم، ولا كتبهم ولا يحمدون - بحضرة مسلم - أحدا من علمائهم.

(١) ما يؤخذ من الأعداء بدون قتال.

(٢) ليس معنى هذا أن المغلى يدعو إلى ظلم أهل الذمة، بل يقرر أنه لو وقع ظلم على هؤلاء القوم فإن هذا لا يعفيهم من دفع الجزية.

(٣) ٢٥٦/البقرة.

فإن الدين والجهاد دفاعا عنه أهم سمات المسلمين، فالمغالبة بيننا وبين أعدائنا لا تكون إلا في الدين، يقول الله - تعالى: (هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)^(١) فإن نحن غلبناهم على ذلك غلبناهم على الصغار في الدين وغيره، وإن لم نغلبهم على هذا، وكانت شعائر كفرهم قائمة، اختل من صغارهم بقدر ما أقاموا من دينهم وإن أعطوا القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، بل قبول ذلك منهم ينفي عنهم الصغار.

ومن ثم لا يمكنون من إحداث كنيسة في شيء من بلاد المسلمين، وإن أعطوا على ذلك ملء الأرض ذهبا، وكيف يبيع المؤمنون شيئا من عز الإسلام لأعداء النبي (ﷺ) بشيء من هذا الحطام: (ولله خزائن السماوات والأرض، ولكن المنافقين لا يفقهون - بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، أيتبعون عندهم؟! فإن العزة لله جميعا)^(٢) كلا، والله لا تكون لهم به عزة، ولذا قال رسول الله (ﷺ): (لا ترفع فيكم يهودية، ولا نصرانية) يعنى البيع والكثائس، وقال: (لا تكون قبلتان في بلدة واحدة) والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة.

وقال عمر - رضى الله عنه: (لاكنيسة في دار الإسلام) وأمر أن تهدم كل كنيسة لم تكن قبل الإسلام، ومنع أن تحدث كنيسة، وقد انعقد الاجتماع على هذا بين علماء الأمة أجمعين أنه لا يحل إحداث كنيسة في شيء من بلاد المسلمين، وإقامة بيت لصلاتهم، أو شيء من ضلالهم، ولو أعطوا على ذلك

(١) ٢٨/الفتح.

(٢) ٧/المنافقون.

ملء الأرض ذهباً، وكانت الأرض التي أرادوا البناء عليها ملكاً لهم بهبة أو بشراء أو بغيرهما.

فإن أذن لهم سلطان بذلك أو قاض أو غيرهما وجب نقض إذنه، وهدم ما بنوه، إذ لا يكون إذن أحد ولا حكم مانعاً من إقامة الحق وتغيير المنكر كائناً من كان، وإن طال الزمان (أفحكم الجاهلية يبغون؟! ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون)^(١).

ولا يستدل في هذا الزمان الكثير الشر بعمل الأمصار والأقطار وسكوت العلماء الأخيار، لأن الأمر الآن وما قبله بكثير أصبح بيد أرباب الهوى، لا بيد أرباب التقوى (أفغير دين الله يبغون، وله أسلم من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون)^(٢) ألم تر أن أبا الحسن الأشعري قد أفتى بأن بناء المسلم للكنيسة كفر؟ قال: ويكون ردة في حقه، لأن هذا يشير إلى رغبة في الكفر ظاهرة.

الفصل الثالث: فيما عليه يهود هذا الزمان: يتناول الإمام المغيلي في هذا الفصل ما عليه اليهود في ذلك الزمان - حيث عاش الإمام - في أكثر الأوطان، من الجرأة والطغيان، والتمرد على الأحكام الشرعية يتولية أرباب الشوكة لهم، وخدمة السلاطين، فيرى الإمام أن اليهود المذكورين، كيهود توات وغيرها وكثير من الأوطان بإفريقية وتلمسان، هؤلاء قد حلت دماؤهم وأموالهم ونساؤهم، ولا ذمة لهم، إلا الذمة التي ترفع السيف عنهم، وهي الذمة الشرعية، لا الذمة الجاهلية.

وإنما تكون لهم الذمة الشرعية مع إعطاء الجزية عن يد، وهم صاغون ويبين لك معنى هذا ما روى عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: كتبت إلى عمر بن الخطاب حين صالح نصارى من أهل الشام:

(١) ٥٠/المائدة.

(٢) ٨٣/٨٣/آل عمران.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتاب لعبد الله، عمر، أمير المؤمنين، من نصارى مدينة كذا وكذا، إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذراينا وأموالنا، وأهل ملتنا، وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا - ولا قيما حولها - ديرا، ولا كنيسة، ولا قلاية^(١)، ولا صومعة راهب، ولا تجدد ما خرب منها ولا نحى منها ما كان خططا^(٢) للمسلمين وأن لا نمنع كنائسنا أن ينزل بها أحد من المسلمين، في ليل أو نهار، وأن نوسع أبوابها للمارة، وابن السبيل، وأن ننزل من رأينا من المسلمين ثلاثة أيام نطعمهم، ولا نؤروى في كنائسنا - ولا منازلنا - جاسوسا، ولا نكتم غشا للمسلمين، ولا نعلم أولادنا القرآن، ولا تظهر شركا ولا ندعوا إليه أحدا، ولا نمنع أحدا من ذوى قرابتنا الدخول في الإسلام - إن أرادوه - وأن نوقر المسلمين، وأن تقوم لهم من مجالسنا، إن أرادوا الجلوس ولا ننشبه بهم في شيء من ملابسهم، في قلنسوة، ولا عمامة، ولا نعلين، ولا فرق شعر، ولا نتكلم بكلامهم، ولا نكتفى بكناهم، ولا نركب السروج، ولا ننقلد السيوف ولا نتخذ شيئا من السرح، ولا نحمله معنا، ولا ننقش خواتمنا بالعربية ولا نبيع الخمر، وأن نجز مقادير رءوسنا، وأن نلزم زينا، حيثما كنا، وأن نشد الزنانير على أوسطانا، وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا، وأن لا نظهر صلبنا ولا كتبنا في شيء من طرق المسلمين، ولا

(١) القلية كالصومعة، واسمها عند النصارى القلاية، وهى تعريب (كلاذة أو كرازة، وهى من بيوت عباداتهم، لسان العرب ٦٣/٢٠).

(٢) مفرد خطة، وهى الأرض التى تنزل وتملك من غير أن ينزلها نازل قبل ذلك، وقد خطها لنفسه خطا واختطها، وهو ان يعلم عليها علامة بالخط، ليعلم أنه قد اجتازها ليبنيتها دارا، ومنه خطط الكوفة والبصرة وكل ما خطرته فقط خططت عليه، لسان العرب ١٥٩/٩ والمعنى انهم لا يصح لهم ان يحياوا ارضا ليس لها مالك محدد من المسلمين ولا ان يحوزوه

أسواقهم، ولا نضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً، وأن لا نرفع أصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين، ولا خرج ياسوعاتنا ولا يغوثنا، ولا نظهر النيران معهم، في شيء من طرق المسلمين، ولا أسواقهم، ولا نجاورهم بموتانا، ولا نتخذ من الرقيق^(١) ماجرى عليه سهام المسلمين، وأن نرشد المسلمين، ولا نطلع عليهم في منازلهم انتهى.^(٢)

فلما بلغ الكتاب عمر - رضى الله عنه - زاد فيه:

ولا نضرب أحداً من المسلمين، شرطنا لكم ذلك على أنفسنا وأهل ملتتنا وقبلنا عليه الأمان، فإن نحن خالفناه في شيء مما شرطنا لكم، وضمنناه على أنفسنا، فلا ذمة لنا، وقد حل لكم منا ما يحل لكم من أهل المعاندة والشقاق.^(٣)

ومن ثم كتب عمر - رضى الله عنه - إلى عامله أن أمض إلى ما سألوكم، وألحق فيه شرطين اشترطهما عليهم مع ما اشترطهما عليهم مع ما اشترطوه على أنفسهم: (وأن لا نشترى من سبایا المسلمين، ومن ضرب مسلماً عمداً، فقد خلع عهده).

فعلى هذا الكتاب أعتمد علماء كل مذهب في الأحكام المتعلقة بأهل الذمة إلا أنهم اختلفوا فيما ينقص هذا العهد، فقال ابن حزم: اختلف العلماء في نقص عهد الذمى وقتله وسبى أهله ومصادرة أمواله إذا أخلّ بواحد مما يذكر وهو:

(١) العبيد.

(٢) تفسير ابن كثير ٣٤٨، ٣٤٧/٢.

(٣) السابق.

- ١- إعطاء أربعة مثاقيل ذهباً في انقضاء كل عام هجرى.^(١)
- ٢- أن لا يحدثوا كنيسة، ولا ديراً، ولا بيعة، ولا صومعة، ولا يجددوا ما خرب منها.
- ٣- أن لا يمنعوا المسلمين من النزول في كنائسهم ويبيعهم، ليلاً، أو نهاراً وأن يوسعوا أبوابها للنازلين.
- ٤- أن يضيفوا من مريهم من المسلمين ثلاثة أيام.
- ٥- أن لا يؤووا جاسوساً، ولا يكتموا غشاً للمسلمين.
- ٦- أن لا يعلموا أولادهم شيئاً من القرآن.
- ٧- أن يوقروا المسلمين، ويقوموا لهم من المجالس، ولا يتشبهوا بهم فى شيء من لباسهم، ولا فرق شعورهم ولا يتكلموا بكلامهم، ولا يتكنوا بكناهم.
- ٨- أن لا يمنعوا أبناءهم من اعتناق الإسلام.
- ٩- أن لا يركبوا السروج، ولا يتقلدوا شيئاً من السلاح، ولا يحملوه معهم ولا يقتتوه.
- ١٠- أن لا ينقشوا على خواتمهم بالعربية.
- ١١- أن لا يبيعوا الخمر إلى مسلم قط.
- ١٢- أن يجزوا مقاديرهم رءوسهم، وأن يشدوا الزنانير.

(١) العام الهجرى أقل من الميلادى أحد عشر يوماً.

- ١٣- أن لا يظهروا الصليب.
- ١٤- أن لا يجاوروا المسلمين بموتاهم.
- ١٥- أن لا يظهروا فى طريق المسلمين نجاسة.
- ١٦- أن يخفوا النواقيس وأصواتها.
- ١٧- أن لا يظهروا شيئاً من شرائعهم.
- ١٨- أن لا يتخذوا من الرقيق ماجرت عليه سهام المسلمين.
- ١٩- أن يرشدوا المسلمين، ولا يطيعوا عليهم عدوا.
- ٢٠- أن لا يضربوا أحدا من المسلمين، ولا يسمعوا مسلماً شيئاً من كفرهم.
- ٢١- أن لا يسبوا أحدا من الأنبياء، عليهم السلام.
- ٢٢- أن لا يظهروا خمرا، ونكاح ذات محرم.
- ٢٣- أن يسكنوا المسلمين بينهم.

ومتى أخلوا بواحدة من هذه اختلف فى نض عهدهم وسيبهم وقتلهم، هذا إذا أخلوا بواحدة فقط، فكيف بيهود لم يأتوا ولو بواحدة؟! بل تمردوا على الأحكام الشرعية بسكنى البلاد السائبة^(١)، والتعلق بأرباب الشركة والسلطة والتعصب بأموالهم على من ينادى من العلماء بإذلالهم؟

(١) التى ليس لها مالك محدد.

فهؤلاء ونحوهم لا خلاف فى نقض عهدهم، وقتلهم وسيبهم، لأن
الخلاف إنما هو فى ذمى أخل ببعض هذه الشروط من غير استمرار
وإصرار، وأما من ترك شيئاً من ذلك واستمر على تركه، وأصر عليه فلا
خلاف فى نقض عهده، ووجوب قتله وسيبه، لأن ذلك هو التمرد على
الأحكام الشرعية، فكل يهودى تعلق بخدمة سلطان أو وزير أو مسئول كبير،
فقد انتقض عهده، وحل ماله ودمه لأن خدمة أرباب الشوكة مناقض لشرط
الذمة من الذلة والصغار، وخدمة أرباب الشوكة أعظم تمرد على الأحكام
الشرعية، لاسيما فى ذلك الزمان، أيام المغيلى.

ويروى الإمام أن يهوديا كان يخدم السلطان أبا عنان^(١)، فبلغ بسبب هذا
من الطغيان أن غير لبعض الصبيان من القرآن، وذلك أنه مر بصبى يقرأ
قوله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه)^(٢) فقال له اليهودى
قل: (ومن يبتغ الإسلام ديناً فلن يقبل منه) فأسقط الصبى لفظة غير، فأنكر
عليه المعلم ذلك قائلاً: (ومن قال لك هذا؟) فقال: (رجل مر بنا الآن) فقال:
أرنى إياه. فلم يزل الصبى يبحث معه حتى لقيه، فذهب المعلم من حينه إلى
شيخ كان السلطان يجود عليه القراءات السبع، وأخبره الخبر.

وحين بدأ السلطان تجويد لوحه، وكان منه قوله تعالى: (يا أيها الذين
آمنوا، لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم
منكم فإنه منهم)^(٣) فلما قرأها الشيخ أعادها، ولم يزل يعيدها - حسب طلب

(١) أحد السلاطين بنى مرين بفاس، توفى سنة ٧٥٨هـ.
(٢) ٨٥/آل عمران
(٣) ٥١/المائدة.

شيخه - حتى وضع السلطان اللوح من يده، وقال لصاحب السيف: (إن خرجت ولم احد رأس ذلك اليهودى عن يمين الطريق وجسده على شماله جعلتك فى مكانه) ثم رجع لموضعه، وأخذ فى تجويد لوحه حتى فرغ من درسه.

وقام الشيخ يتبعه السلطان يشيعه كالعادة، وإذا باليهودى كما أمر السلطان فقال متسائلا: (ما هذا؟) قال السلطان: (بسبب تكريرك الآية) فأخبره ما كان من أمر هذا اليهودى مع الصبى.

فلا يتردد فى ضرب رقاب هؤلاء اليهود المذكورين إلا دجال من الدجالين الظالمين المضلين (الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة، فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين)^(١).

يقول الإمام: فالذى نفسى بيده لقتل يهودى واحد أعظم من غزوة فى أرض المشركين أو الكافرين، فاحذروهم واقتلوهم حيث وجد تموهم، وانهبوا أموالهم واسبوا أولادهم ونساءهم فى كل مكان حتى يذعنوا للأحكام الشرعية أتم إذهان^(٢) إنما الجزية والصغار مقمعة لشرور هؤلاء الأشرار، وسلاسل وأغلال يطوفون بها فى سائر الأقطار على مرور الأعصار، إظهارا لشرف النبى المختار (ﷺ) فمن حاول فك شىء من تلك السلاسل والأغلال عن رقبة أحد من الكفار فقد حاد الله ورسوله، وسيكون معهم فى النار.

ألم تر إلى قوله تعالى: (إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك فى الأذلين)^(٣) - ولا تتبعوا خطوات الشيطان، إنه لكم عدو مبين^(٤)، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء، وإن تقولوا على الله ما لاتعلمون^(٥).

- | | |
|-----|--|
| (١) | ١٦/البقرة. |
| (٢) | ينبغى أن يؤخذ كلام المغيلى دائما فى سياقه التاريخى، فما دفعه إلى هذا القول وغيره إلا ماكان عليه اليهود على أيامه من تمرد وطغيان. |
| (٣) | ٢٠/المجادلة. |
| (٤) | ١٦٨/البقرة. |
| (٥) | ١٦٩/البقرة. |

برئنت للرب الودود
قوم أهانوا دينهم
يكفى من شئنيهم
أن قطعوا من دينهم
يا ليتهم لو دبروا
وسسروا مآظهروا
ألم تروا كيف قضى
أنى يفوز بالرضى
لاشك أن الحق نور
ينصره الرب الشكور
فيا إلهى بالنبى (٢)
صعب البلاء من قوفهم
إلا الذين أسـتغفروا
وينـسـوا ما سـتروا
فاغفر لهم ما قد مضى
وعجلن عن قضى

(١) ٥/الرعد.

(٢) أى يحب النبي (ﷺ).

(وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون^(١) وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون^(٢) ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون - ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا، من بعدما جاءهم البينات، وأولئك لهم عذاب عظيم^(٣))

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

(١) ٣١ / النور.

(٢) ١٣٢ / آل عمران.

(٣) ١٠٤، ١٠٥ / آل عمران.

٢٧٠- ﴿خاتمة وتعقيب﴾

بعد أن فرغنا من استعراض الكتابين نحب الإشارة إلى ما يلي:

١- إن الكتابين - أسئلة الأسقيا ومصباح الأرواح - بحاجة ماسة إلى مزيد من العناية، بإعادة نشرهما مع تحقيق علمي متقن، وتخريج الآيات وضبطها وكذا الأحاديث النبوية الشريفة.

٢- لقد تبادر إلى ذهني أنني سوف أتمكن من اختصار الكتابين في بضع صفحات، لكن اتضح أننا بحاجة إلى تفحص كل كلمة ذكرها الإمام المغيلي، مع إفساح المجال ليعبر عن رأيه هو، لاعن رأينا نحن، ومن ثم فإن ما أثبتناه هنا هو معبر عن رأى الإمام فقط، وإذا كان القارئ يحس في بعض الأحيان شدة وحزما فإن هذا كله يدخل في إطار وصف المولى عزوجل - لمحمد وحزبه: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار، رحماء^(١) بينهم) كما يجب أن لا ننسى مواقف هؤلاء الأعادي منذ الهجرة إلى يثرب حتى تلك اللحظات والسويغات التي نعيشها الآن، إذ المفترض أن يكون لكل فعل رد مساوٍ له في المقدار، أو غير مساوٍ، ومعاكس ومضاد له في الاتجاه.

٣- ولكي تكتمل الصورة فإننا نذكر آراء^(٢) معاصريه من أيد وشجع، ومن عارض أو توقف، من باب حرية الرأى، وإفساح المجال واتساع الصدر لكل ما يمكن ان يقال في موقف المسلم من الأعادي.

(١) ٢٩/الفتح.

(٢) نقلها الأستاذ رابح بونار عن كتاب المعيار للنشرىشى (ت ٩١٥هـ) ٢/١٧٠.

٤- المعارضون: كان أبرز هؤلاء أبو محمد، عبد الله بن أبي بكر الغنوصي إذ يرى أن (النزاع بين طلبه الصحراء حول كنائس اليهود بتوات وغيرها من بلاد الصحراء قد شغب علينا المغيلي وولده عبد الجبار تشغيبا كاد أن يوقع فتنة، وذلك أنني أفتيت بتقريرها)^(١) ثم يذكر أنه رجع إلى كثير من الفقهاء والعلماء في هذه المسألة، منهم ابن عرفة وابن يونس والبرزلي وابن الحاج، ومن ثم فهو ينتهي إلى أن (الصواب عندى تقريرهما - أى كنائس اليهود - اتباعا لقول غيرى، ولجرى العمل به فى كثير من مدن المغرب، وهى مما اختطه المسلمون فى صدر الإسلام وبعده، وفيها العلماء متوافرون فى كل وقت، وفيهم من لايسكت على باطل وكذلك مدن هذه الصحراء قد حل بها علماء فضلاء، وقد شاهدوا الكنائس فيها، وهم ممن يمتثل بقولهم، وقد أنكروا، على أهل الذمة، وعلى خلائفهم ولم ينكروا الكنائس فى جملة ما أنكروا، فان قلت: لعل ماذكرته فى مدن المغرب من المسامحة لهم فيها إنما كان لأمر أعطوه، أو لغلبة الولاة أو أن العلماء أنكروا لكنه لم يسمع إنكارهم، أو أنهم علموا أنه لا يسمع لهم فتركوا التغيير، قلت: هذا بعيد، إذ لو كان شيء من ذلك لعلمه الناس وسمعوا به ولعل الخلائف منذ قديم الزمان لهم وتركها دون إنكار بمنزلة العهد لهم والإذن لهم^(٢) بها).

(١) مصباح الأرواح فى أصول الفلاح ص ٦٦.

(٢) السابق، انظر ص ٦٧.

وبرغم هذا يعود فيقول: (إن الكنائس القديمة تترك كما هي، لا تهدم فإن كانوا في بلدة بناها المسلمون، فلا يمكنون من بناء كنيسة إلا ما كان قديما منها فلا يتعرض له أحد)^(١) أى أنه يقر مابنى من الكنائس القديمة وهذا لاغبار عليه، وهو ما يوافق رأى الإمام، إلا أن الأوضاع التي شهدتها وتجاوز اليهود، أوتجاوزات اليهود على أيامه كان وراء فتاوى المغيلي وشدته التي يمكن أن يلمسها القارئ في كثير من آرائه، فلكل فعل رد فعل، كما اشرنا.

ب- المؤيدون، ايد المغيلي كثير من العلماء، منهم الإمام أبو مهدى، عيسى ابن احمد الماواسى، وعبد الرحمن بن سعيد، والحافظ التونسي، ومحمد ابن يوسف السنوسى التلمسانى، وكل هؤلاء لا يقرون ببناء كنيسة جديدة مع إبقاء القديم على حاله^(٢)، فقد قال رسول (ﷺ) (لا تحدث كنيسة في الإسلام ولا يجدد ما هدم منها).

ولقد كتب الإمام محمد بن يوسف السنوسى التلمسانى إلى الإمام المغيلي: (فاعلم يا أخى أنى لم أر من وفق لإجابة هذا المقصد، وبذل وسعه في تحقيق الحق، وشفى غليل أهل الإيمان، في هذه المسألة، ولم يلتفت - بسبب قوة إيمانه - ونصوع يقينه إلى ما يشير إليه الوهم الشيطاني من مdahنة بعض من تنقى شوكته، ويخشى أن يقع على يديه إضرار، أوحط من المنزلة سوى الإمام أبى عبد الله، محمد بن عبد الجليل التونسي^(٣) إلخ.

(١) السابق، انظر ص ٦٨.

(٢) السابق، انظر ص ٦٩-٧٣.

(٣) السابق، ص ٧٢.

وقد رأى الإمام السنوسى أن ما دفع المغيلى إلا الغيرة والشجاعة:
(فقد بلغنا - أيها السيد - ما حملتكم عليه الغيرة الإيمانية والشجاعة العلمية
من تغيير إحداث اليهود - أذلهم الله تعالى - وأحمد كفرهم - للكنيسة فى
بلاد المسلمين، وأنكم حرضتم أهل تمنطيط على هدم الكنائس التى لليهود
ببلادهم، فتوقفوا بسبب من عارضهم من أهل الأهواء، فبعثتم لأجل هذا
إلى بلدنا أسئلة ومكتوبات تستهضون بها هم أهل العلم، لينظروا فى المسألة
نظر أهل العدل والإنصاف، وبينوا الحق فيها بياناً شافياً قاطعاً لكل تخليط
وتشغيب يرد أهل الهوى والانحراف)^(١) أى أن السنوسى يؤيد وجهة نظر
المغيلى، ويرى رأيه.

وبعد فإننا نذكر هنا قولة الإمام مالك - رضى الله تعالى عنه:

(كل يؤخذ من كلامه ويترك إلا صاحب هذه الروضة، (عليه السلام)) ويقول
أيضاً لأحد تلامذته: (ولا تقلد الناس قلادة سوء) ولذا فكل ما قلناه يخضع
للتقييم، أو يجب أن يقيم، وينفذ أو ينقض، وربما يرد إذا ثبت غيره.

٤- ولا نترك المجال هنا قبل أن نشير إلى أن الكتابين - وغيرهما من
كتب الإمام المغيلى - بها بعض تأثر بالصوفية، وهنا لابد من مقاومة
الحساية الزائدة تجاه هؤلاء القوم المسمون بالصوفية، لأننا لاندِين فكرة
ولا كتاباً بسبب انتساب أصحابها إلى هذا الاتجاه أو ذاك، لأن جميع
الأفكار تخضع للضوابط الشرعية، فإن أقرها الشرع كانت كما قال.

(١) السابق.

ولا ننسى ما قدم الرجال الذين انتسبوا إلى الصوفية من خدمات جليلة لخدمة الإسلام والمسلمين فى شتى أرجاء العالم، ومنهم هذا الرجل المغيلى، والشيخ عثمان بن فوى، وابنه محمد، والشيخ عبد الله بن فودى، وغيرهم كما قاد رجال الصوفية - فى بعض بلدان العالم الإسلامى - الحرب على حركة الاستعمار التى أعقبت طرد المسلمين من الأندلس.

ولعل بعض الناس ينظر إلى الصوفية الآن فقط، وفى بلده، دون نظر إلى الماضى أو إلى غير بلده، حيث تلعب الصوفية دورا مهما فى خدمة الإسلام والمسلمين، وبخاصة فى القارة الإفريقية.

لقد آن لنا أن ننظر إلى الأمة كأمة الجسد الواحد، دون مزيد من التفات أو التفات، ليس معنى هذا أننا نجامل أحدا أو نداهنة كلا، بل إن ابتدع وصفناه بالمبتدع، ومن جاء بشىء مكفر كفرناه، ولا حرج ولا لوم، فإن ضوابط الشرع تطبق على المسلمين، كل المسلمين، حتى الصحابة أنفسهم، حتى فاطمة، بنت محمد (ﷺ) لو سرقت لقطع أبوها يدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

"الملاحق"

المغياى وسـلطان كنـو
البلاد التى زارها الإمام

كتب الإمام الى صاحب كنو:

أما بعد - وفقك الله للتقوى، وعصمك من نزغات الهوى - فإن
الإمارة خلافة من الله، ونيابة عن رسول الله، فما أعظم فضلها، وما أثقل
حملها، وإن أثقل عدل الأمير ذبحته التقوى بقطع أوداج الهوى، وإن جار
ذبحه الهوى بقطع أوداج التقوى، فعليك بتقوى الله: (كل نفس ذائقة الموت،
وإنما توفون أجوركم يوم القيامة، فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز،
وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور)^(١).

الباب الأول: يجب على الأمير حسن النية في الإمارة، ويجب على كل عقل
وديانة أن يبتعد عنها إلا إذا لم يكن له بد منها، فيتوكل على الله فيها
ويستعين به في أمره كله، وينوى أن ينال بها رضى الله في إصلاح
أمر عباد الله الدينية والدنيوية، ويعلم أن الله ما ولاه عليهم ليكون
سيدهم، بل ليصلح لهم دينهم ودنياهم، ورأس كل بلية احتجابه عن
الرعية.

الباب الثاني: فيما يجب على الأمير من تحسين الهيئة في مجلسه بإظهار حب
الخير وأهله، وبغض الشر وأهله، وفي لباسه أن يلبس المباح للرجال
غير متشبه بالنساء، ولا مفسد لبنت المال، ولا يتزين بذهب ولا فضة
ولا حرير.

(١) ١٨٥/آل عمران.

وفى جلوسه يجب أن يجلس بالوقار والسكينة، من غير عبث ولا قهقهه، مع غض البصر، والإقبال على الرعية بالحق، وأقبح القبائح كذب السلطان وإخلاف الوعد، والغفلة فى أمره ونهيه، وفى دائرته بأن يقرب منه الأخيار والعلماء والأتقياء والصلحاء والزهاد، ويبعد عنه الأشرار والجهلة والفجار، وفى قسم بيت المال بأن يؤثر رعيته على نفسه وأهله، فلا يكن عبد ثوب ولا حصان ولا بساط ولا مكان ورأس كل بلية احتجابه عن الرعية.

الباب الثالث: فيما يجب عليه من ترتيب مملكته على ما يتمكن من صلاحها، لأنه راع على جميعهم، وهو مسئول عنهم، ولا يتمكن على ذلك من نفسه، بل بالنواب، فمنهم وزراء، أى الأعوان فى سياسة جميع الرعية، لا يخشون إلا الله.

وأئمة : يوالون على البلاد البعيدة عنه، يجمعون له الناس حين يحتاج إليهم

وقضاة : أى الذين هم ثقة يفصلون فى الخصومات.
ومحتسبون : أى أهل الحسبة، الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر
ويكشفون أمور القرية وغيرها من المجامع، ويصلحون مافسد.

وشرط^(١) : أى أعوانه فى تنفيذ الأحكام.
وخدام حضرة : يتصرفون فى حوائجه لئلا يحتاج إلى غيرهم.
وعقلاء : يشيرون له فى الأمور قبل عامة الناس.

(١) مفردها شرطى.

وامناء	: يقبضون الأموال، ويصرفونها إلى الرعية في مصارفها.
وكتاب	: حساب يحفظون جميع الأشياء.
ورسل	: يكونون سفراء في بلاد الإسلام.
وجساس	: يكونون عيوناً في بلاد الأعداء.
وحفظة	: يحفظون الأمير في بلده نهارة.
وعساس	: يحفظونه ليلاً.
وعلماء	: ثقافة في العلم والتقوى، يرشدونه في جميع أموره.
وشفعاء	: يشفعون فيمن اقتضى الحال بشفاعته من ذوى المروءات إذا عثروا في التعزيزات لا في الحد والحقوق.
ومنظمون	: أى الصلحاء لوجه الله تعالى.
وعمال	: يجبون حق الله كالزكاة وحقوق بيت المال.
وحصن	: حرز حصين مكفى بالخزائن من طعامه وشرابه وسوقه.
خيل	: أفراس جيدة تعد من بيت المال فى كل قرية، يحبسها للجهاد.
وظهور	: زاد يعد من بيت المال لحمل الفقراء إلى الجهاد ونحوه.
ورجال	: شجعان حاضرة فى كل أوان عند الأمير لأمر تعرض.
وعدد	: من آلات الحرب ونحوها، متينة وقوية.
وأطباء	: أمناء يطيبون الناس لئلا يحتاجون إلى الخروج إلى غير بلاده.

وأمرء الجيوش : الذين ينوبون عنه فى سد الثغور، وترتيب الجيوش، وحفظ
بيضة الإسلام، واستعداد البلغاء الذين ينشطون القلوب
ويقبحون الهروب.

وعرفاء الحروب: الذين برأيهم تتكشف الكروب، فإن الحروب خدعة ليس
بكثرة ولا بسرعة، ورأس كل بلية احتجابه عن الرعية.

الباب الرابع: فى التزام الحذر فى الحضر والسفر، وإظهار القوة، والجلد عند
تغير الأحوال بالخوف، وإظهار الزهد فى الصحابة والولد، لئلا يمنعه
ذلك عن العدل، قال تعالى: (إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم
فاحذروهم)^(١) وإظهار الرغبة فى الأبطال والعدد وحب الخروج إلى
الجهاد، وبغض المقام فى الديار بلا نهوض إلى الاعداء.

ومقام السلطان فى داره بعيدا عن رعيته هو رأس كل فتنة وضرر،
فالملك بالسيف لا بالتسويق، أى لا يحصل بقوله: سوف نخرج إليهم، سوف
أفعل وهل يدفع الخوف إلا بالتخويف؟ إن كل من خوفك لاتسلم منه إلا
بتخويفك إياه، لالهروب منه، وطلب الصلح معه: (فلا تهنوا وتدعوا إلى
السلم وأنتم الأعلون، والله معكم)^(٢) ويجب عليه الحذر فى طعامه وشرابه
وفراشه أن لا يوليها إلا أقرب أحبائه إليه، وفى مجلسه ألا يفارق السلاح وأهل
الأمانة والصلاح، من الشجعان الرماة الفرسان، وليس وقت الخوف كوقت
الأمان وفى سره أن يكتسب حتى يتمكن، وفى النمامين بعدم قبول قولهم،

(١) ١٤/التغابن.

(٢) ٣٥/محمد.

ولو كانوا أكثر من سبعين، وفي المتهمين ألا يفتر بظواهر رسل الهداية آمنهم عيوننا وأصدقهم كيسا: (وإني مرسله إليهم بهدية فناظرة، بم يرجع المرسلون)^(١).

وفي الحصون القريبة من الأعداء أن يزيل كل حصن لم يتمكن من أن يمكن أمناء فيه، لئلا يستند أعداؤه إليه، وليخف من الحبل لئلا تلسعه الحية ورأس كل بلية احتجابه عن الرعية.

الباب الخامس: فيما يجب كشفه من الأمور التي يجهل في رعيته بالعدول والأمناء، كأمر المحبوسين والأوصياء على الأيتام، وحجر المهمل من يتيم وسفيه يأمر برفع أمره إليه، وكأمر الغياب وإرث الأموات، وأمر بيت المال وأرزاق العمال على الاستبصار والورع، لا على الإضرار والطمع، وكأعمال العمال، وما يزيد لهم فيها من الأموال، فمن ظهر منه تقصير زجره، أو ظلم عزله، أو شكوى منه بدله إن وجد بدله، وإلا انتقد من الأمناء، ومن زاد له مال على ما يعطى أخذه وجعله في مصالح المسلمين، وإن شك فيه قاسمه، وليكن عليهم كراع الماشية بين الأسود الضارية، فمن عمال السوء جميع الفساد.

إذا كنت في أمر فكن فيه ناصحا	وإن تستنب فاحتر خيار الأهل
ومن يأت بالكلب العقور يبابه	فعقر جميع الناس من سوء فعله

(١) ٣٥/النمل.

عمل عاملك عملك، إن أحسن فالثواب لكما، وإن أساء فالعقاب عليكما
وكأمر المتهمين بالفساد، فإن قريب التهمة بوجود علامتها، فلا بد من كشفه
فإن ثبت عليه، وإلا توعدده وأزجره بحسب قربه وبعده.

وكأمر الأعداء فلا بد من كشفها بالجاساس الأمناء، فإن الجهل عمى،
وبصير واحد يغلب ألف أعمى، وأعظم البلية الغفلة عن الرعية، وكذب
الذامين ومدح المادحين، فلا بد من كشفه من الأمناء.

الباب السادس : فيما يجب عليه من العدل والإحسان، فالعدل أن يوفى كل
ذئ حق حقه من نفسه وغيره، سواء كان الحق عليه أو على غيره من
رعيته فمن لا يأخذ للرعية حقوقهم من بعض ليس بعدل.

وأما الإحسان فهو أن يتفضل من نفسه، أى يزيد لكل من أراد أن
يحسن إليه، زيادة على حقه مما كان من نصيبه، لا ما كان من نصيب غيره،
فمن كان يحسن إلى الناس بإعطائهم أكثر مما يستحقون، فما لجميع الناس
شركة فيه بغير إذنهم، فليس بمحسن، بل ظالم، لأن ما يحسن به ليس ما
اختص به شرعاً، فافهم هذا الأمر ولا تهمله.

ومن العدل أن يسوى بين الخصمين فى جميع أمورهما، وألا يقبل من
الشهود إلا من كان عدلاً راضياً فيما لاتهمه له فيه، فإن تعذر فى العدالة فعليه
أن يراعى أمثلهم فى الصدق، مع كشف واستتكار، لا يكتفى باثنين مع
السياسة والاستبصار، ثم لابد أن يطلع المطلوب على أسباب الطالب،
ويعذر إليه إذا أراد أن يحكم على المطلوب فلا بد أن يطلعه على الأسباب التى

سببت الحكم عليه، ثم يعذر إليه بقوله أبقيت لك حجة، فإن قال نعم، تلوم له^(١)، وإن قال لا حكم عليه، ثم بعد مشاورة العلماء، ولا يجوز له الحكم فى شيء إلا بمشهور مذهب وإمامه، فإن الحكم بغير المعتمد جور وضلال، يجب نقضه على كل حال.

وتختص دعاوى الجنايات بأنواع السياسات، فالجنايات كالسرقة وقتل النفس، فمن ادعى عليه بالسرقة من غير بينة فلا يخلو من ثلاثة، قسم بعيد عما نسب إليه، فلا يلتفت إلى دعوى المدعى، بل يؤدب لأجل المدعى عليه، إن كان من أهل الصلاح، وقسم قريب من الدعوى، فلا بد من حبسه وتهديده وجلده بحسب الجريمة، وبعده من التقوى، وربما يغرم بمجرد الدعوى، واليمين حيث علم بمثل الدعوى، واشتهر وتكرر منه، لأن شهرته بما نسب إليه صارت شاهداً للمدعى عرفياً، ومن تكرر منه الإذابة واشتهر حبس حتى تظهر توبته أو يُقبر، وقسم مجهول الحال فلا بد من اعتقاله، أى حبسه، وكشف الحاكم عن حاله، ثم يحكم له بحكمه، وإلا أرسله بعد سياسة وتهديد، وكشف ووعيد بحسب ما يقتضيه النظر من التشديد، كل ذلك بالتقوى، لا بالهوى، وليس كل الناس سواء.

ومن ادعى عليه بنفس فلا بد فيه أولاً من حبس بالحديد وكشف وتهديد ثم إن ظهر الأمر عمل عليه، وإلا نظر فى قربه وبعده مما نسب إليه، فإن قرب طول فى اعتقاله، وإن بعد عجل بإرساله^(٢).

(١) انتظر وتمكّث.

(٢) الإفراج عنه.

ولابد للأمير الأعظم أن يجلس فى كل يوم للناس، بحيث يصل إليه جميع الناس، ولايكفيه القضاة والعمال، لأن شكوى الرعية قد تكون منهم، ويجب عليه أن يزجرهم، وإلا فهو كسلم الدار لأربابها، وكماسك قرون البقر لحلابها، قد عزل الخلفاء والعمال الصالحين بسبب الشكوى، وهو أقر للتقوى، ورأس بلية احتجاجه عن الرعية.

الباب السابع : فيما يجب عليه من جبنى الأموال من وجوه الحلال (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)^(١) وملاك السلطنة هو الكف عن أموال الناس بأن لا يطلب منهم شيئاً لم يكلفهم الله به، والطمع فى أموالهم خراب المملكة فمن الأموال التى حلل الله للأمراء قبضها وصرفها:

زكاة العين والحرث والماشية والفطر والمعدن وخمس الغنيمة والركاز - زكاة المعادن - وأموال الجزية والصلح، وما يؤخذ من تجار أهلها، وتركه لا وارث لها وما أفاء الله به من أموال أهل الحرب بلا حرب، فإذا كان الأمير عادلاً فى صرف مال الله وجب على من بيده شئ من زكاة وغيرها أن يدفعه له ليصرفه، وإن لم يكن عادلاً فلا يعطيه، فتأمله.

ومن الأموال التى حرمت على الأمراء وغيرهم كل ظلم، ومن الظلم ما يأخذه الأمير عند تولية القضاء أو غيره، فهو حرام بإجماع المسلمين، وزريعة لإفساد الدين، وفتح لأبواب الرشى وقهر المساكين، لأن الولاية يرون حين أخذ منهم المال على الولاية أن يأخذوا المال من الرعية فيقهرون، عصمك الله من ذلك.

(١) ١/الطلاق.

ومن الظلم الرشى لسلطان وقاضٍ وعامل ، وهو أن يأخذ من أحد الخصمين أو من كليهما شيئاً قبل الحكم أوبعده، وكذلك قبول الهدية من الرعية، فإنه باب كل بلية، إذا دخلت الهدية على ذى سلطان خرج عنه العمل والأمان ووصم صاحبه بالخيانة.

ومن الظلم العقوبة بالمال، كأخذ مال السارق والزانى، وهى حرام على كل حال، إلا اذا كانت جناية الجانى متعلقة بذلك، كلبن خلط بالماء، فالصدقة به حلال، ومن ظلم المكس^(١)، وهو حرام إجماعاً، ومن الظلم أخذ العشر أو غيره، كالنصف والثلث من أرباب الحقوق والتركات، وهو حرام بإجماع المسلمين ونصوص الآيات.

الباب الثامن: فى مصارف أموال الله (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون)^(٢) - وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون)^(٣) فيجب على الأمير صرف أموال الله فى مصارفها بالكرم، ولا بالبخل أو التبذير، فالكرم هو بذل ما يحتاج له عند الحاجة المستحقة بقدر الطاقة، فمن خرج عن هذا الحد فقد تعدى وظلم، ولاحظ له من الكرم، وهو إما بخيل أو مبذر فى أرزاق بيت المال، وفى كل منهما خراب المملكة على كل حال، فيجب على من كانا جبلته أن يستتنب من عطايا مملكته ثقة، وخاصة أهله.

(١) المكس مال يؤخذ من البائع فى الاسواق.

(٢) ٤٥/المائدة.

(٣) ٢٢٧/الشعراء.

القسم الأول : زكاة مصارفها الأصناف الثمانية التي في القرآن، ويجب صرفها في محل الوجوب ناجزاً، إن وجد به مستحق، وإلا نقلت لأقرب مكان، وإن كان في محل وجوبها بعضها، ونقل للأحوج بعضها بحسب الاجتهاد، وأجرة نقلها من الفىء لامنها، ولا يجب تعميم الأصناف كلها، بل إن أخرجت لبعضها أجزاء، إلا أن تعطى على بعض بقدر الحاجة، ومصرف زكاة الفطر صنفان، الأولان فقط، أى الفقراء والمساكين، ولا يعطى حارسها منها.

القسم الثانى : الفىء، الخمس، ركاز المعادن والغنيمة، وما يؤخذ من أهل الذمة وأهل الصلح، وما يؤخذ من تجارتها وخراج الأرضين، وتركه لا وارث لها، وما أفاء الله من أموال الحرب بلا حرب، فصرف ذلك كله حكمه إلى الإمام يصرفه فى المصالح بالتقوى لا بالهوى، وأحق الناس بالتوسعة عليه من مال الفىء حماة الدين، من قضاة المسلمين والعلماء الأتقياء المرشدين.

وأهل كل بلد أحق بغيئه من غيرهم، إلا أن تنزل بغيرهم حاجة، فينقل إليهم شىء منه، بعد إعطاء أهلها ما يغنيهم، على أرجح النظر، فإن كان غير أهل بلد أحوج من أهل بلدة نقل لهم الأكثر، بحسب النظر، وسيرة أئمة العدل فى قسم الفىء، أن يبدأ الإمام بسد ما لا غنى من سده من حصن وسلاح

وغيره، ثم بأرزاق العلماء والمقاتلين، ثم بالفقراء الأحوج فالأحوج حتى يعمهم بأجمعهم من ذكر أو أنثى، وصغير وكبير، فإن اتسع المال أبقي منه في بيت المال شيء لما يحدث من النوائب وبناء المساجد وفك الأسارى وقضاء الديون ومؤنة تزويج العزاب، وإعانة الحجاج وغير ذلك من وجوه الاحتياج فهذه سنة صرف أموال الله للمسلمين.

ولكن الظالمين اليوم فى ضلال مبين، قطعوا العدل والإحسان، ووصلوا الظلم والبهتان، فقلت أرزاقهم، وساءت أخلاقهم، وجاءهم الموج من كل مكان.

وللمغلى وصية أخرى هي:

من عبد الله بن عبد الكريم المغلى التلمسانى إلى عبد الله محمد بن يعقوب، سلطان كنو - وفقه الله لمايرضاه، وأعانه على ماأولاه من امور دينه ودنياه، بجاه سيدنا محمد، صلوات الله عليه وسلامه.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد، فإنك سألتنى أن أكتب لك جملة مختصرة فيما يجوز للحكام فى ردع الناس عن الحرام، فاعلم - أعاننا الله وإياك على رعاية ودائعه، وحفظ ماأودعنا من شرائعه - أنه لا بد من ردع المفاصد الدينية والدنيوية بالمقامع الشرعية، على حسب الطاقة البشرية، لايجوز أن يترك مفسد على فساد، مع إمكان ردعه عنه، أو لعنه أو حبسه أو ضربه أو صلبه أو قتله أو نفيه أو نهب ماله أو حرق بيته، أو غير ذلك من العقوبات الشرعية.

لكل داء دواء، ولكل مقام مقال وفعال، بحسب ما يظهر من الأحوال
فصن مقامات الخلافة النبوية عن الإهانة، بردع العامة عن سوء الادب
بالأقوال والأفعال وسائر الأحوال.

ولا تصبر لمن تعمد ذلك ولم ينته، لأن ردع ذلك ومثله حق الله تعالى
ورسوله، وامنع جميع أهل بلادك عن جميع أنواع الشرك وكشف العورة
وشرب الخمر وأكل الميتة والدم، وغير ذلك من المحرمات، وامنع كفار
بلادك من أن يظهروا ذلك بين المسلمين في الأسواق والمنازل، وغيرها من
المحلات، فلو لم يتركوا إظهار شرك أو شرب خمر أو فطر في شهر رمضان
أو زنا، أو غير ذلك من المنكرات وأنواع ضلالهم ولكان ذلك ذريعة لأن
يفعل مثل فعلهم ضَعْفَ العقول من العامة والنساء والصبيان، لاسيما والغالب
على أهل تلك البلاد الجهل والهوى، وأصلهم كان كذلك، وقد قال العلماء
الرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سبب.

فانهم عن ذلك، وأشهر إنكاره، وتوعد بالعقوبة من فعله، ثم بعد ذلك
عاقبه بأقرب شيء يردعه ويردع مثله، وإن لم يكن ردعه ومنعه من ذلك إلا
بقطع يده أو رجله أو صلبه أو قتله، أو غير ذلك من الروادع الشرعية، فافعله
لأنه ظالم والظالم أحق أن يحمل عليه.

ولكن لا تفعل بالمفسد ما هو أشد في ردعه، إلا إذا رأيت أنه لا يرجع
بغيره مثال ذلك من لم ينته من الناس عن عمل الخمر إلا بنهب أموالهم أو
حرق بيوتهم أو اجلائهم أو بيع الكفار منهم أو غيره، فافعله ولا تبال، ومن لم
يستر أمته أو عبده ولم ينته إلا ببيعه عليه، أو بأخذه منه فافعل ولا تبال، كذلك

من يغش بمسحات^(١) ناقصات وأبى أن ينتهى عن المعاملة بها فخذها منه، واجعلها فى مصالح المسلمين، وأما من لم يغش بها، ولا أبى أن ينتهى فمره بإصلاحها إن أراد المعاملة.

وكذلك من يتلقى مايتى للسوق من طعام وغيره فيشتريه قبل وصوله للسوق أو بعد وصوله، ويبيعه على يده، فإن لم ينتهوا إلا بنفيهم أونهب ذلك منهم فافعل، لأن مقصد الشارع فى الروادع درء المفسد وجلب المصالح، بحسب الإمكان فى كل زمان ومكان، وليس الخبر كالعيان، ولذا قال الإمام العادل عمر بن عبد العزيز، رحمة الله عليه: (تحدث للناس أقضية بقدر ماأحدثوا من الفجور) فلابد من إزالة الفساد على كل حال، وإن تعارضت مفسدتان إحداهما أكبر من الأخرى، فدرء المفسدة الكبرى أولى، وهذا الذى بينا لك يكفيك - إن شاء الله تعالى - فى تلك المناكر وغيرها.

وإن الناس فى حكم الله ورسوله سواء، فلا تخرج من ذلك عالما ولا عابدا ولا شريفا ولا أميرا، وأقم حق الله على جميع عباد الله بالتقوى، لا بالهوى، ومن عارضك فى شىء من ذلك فعاقبه بمافيه ردع له ولمثله، وإن لم يكن إلا بقطع يده أو رجله أو انفه أو صلبه فافعله، ولا تبال، ولكن بعد ثبوت وتثبت فى ذلك كله، ومقابلة كل واحد بمايليق به، بحسب حاله من الخير والشر والتواضع والطغيان، فتصرف فى ذلك بالزيادة والنقصان حتى يعتدل الميزان، ليس الخبر كالعيان، والله المستعان، وعليه التكلان، وفى هذا القدر كفاية لمن سبقت له العناية.

(١) المكاييل.

وكل ما نوصيك به من أمر دينك ودنياك تعرف ذلك وإذا نسيت شيئاً منه فلا تنس أن من غير حكم الله فقد كفر، ومن تغير حكم الله ودينه أن يكون الظالم قاضياً، لأنه يحكم بالظلم، وهو يقول: (هذا هو الشرع) ومن فعل ذلك فهو كافر، لأنه صير الباطل حقاً والحق باطلاً، فإن كان لابد أن تجعل بعض الظالمين حاكماً فلا تجعله باسم القاضى، فإن القضاء من صفات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يوصف به إلا عالم تقى، لا يأخذ الرشى ولا يحكم بالهوى.

الله الله الله، وهذه الوصية هي أؤكد جميع الوصايا، أما يكفيك أن تظلموا باسم السلطنة، فتكونوا مذبذبين^(١)، ترجون رحمه الله ثم تظلمون باسم الشرع حتى تكونوا كفاراً، والكافر لا نصيب له من رحمه الله، فظهر مقام الشريعة من خبث، لأنه مقام رسول الله (ﷺ) لعل الله أن يغفر لك ذنوبك جميعاً، والسلام على من اتبع الهدى.

(١) يشير المغيلى إلى قوله تعالى: (إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، يراءون الناس، ولا يذكرون الله إلا قليلاً، مذبذبين بين ذلك، لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء، ومن يضلل الله فلن تجد له نصيراً).

١٤٢/١٤٣/النساء.

البلاد التي زارها الإمام (١)

تـ و ا ت .

ت ت ب ك ت و .

ت ك د ة .

ك ش ن ة .

ك ن و .

صورة من رسائل أحد أحفاد المغيلي إلى المؤلف

رحلات المغيلي الى الجنوب

(١) نواها بواسطة مجموعة من الخرائط من كتاب: (أطلس التاريخ الإفريقي تأليف كولين ماكيفيدى، ترجمة مختار السويفى، الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٨٧م، باستثناء الخريطة الأولى التى رسمتها بنفسى، والأخيرة المأخوذة من: (الأطلس العربى) وزارة التربية والتعليم، ط ٣، ١٩٦٨م.